د. مدحت محمد عبد النعيم (*)

الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣

ظهرت فى تاريخ لبنان الحديث أزمات سياسية عديدة ولكن تبقى أزمة عام ١٩٤٣ أهم تلك الأزمات وأبعدها اثرا فى تاريخ لبنان .

كان اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية سببا فى إحداث تغييرات شاملة بالنسبة للوضع فى كل من سوريا ولبنان ، فقد عملت فرنسا على تقوية جيش الاحتلال فى كل من البلدين، وعينت ويجند قائدا للقوات الفرنسية فى منطقة الشرق الأوسط وأطلقت يده حرة فى التصرف فى شئون المنطقة مما يؤمن مصالح فرنسا.

وكان على المندوب السامى الفرنسى فى لبنان أن يأمن جانب الشعبين السورى واللبنانى حتى يؤمن موقف فرنسا فى المنطقة ولذلك فقد أوقف العمل بالدستور وحكم لبنان حكما مباشرا .

وازداد الموقف تعقيدا بالنسبة لفرنسا بدخول إيطاليا الحرب فى يونيو عام ١٩٤٠ بجانب ألمانيا، مما جعل فرنسا تعيد النظر فى موقفها سواء داخل أراضيها نفسها أو بالنسبة لدولتى الانتداب- على ضوء هذه التطورات - وكانت التطورات سريعة بالنسبة لفرنسا نفسها، فقد احتل الألمان باريس فى الشهر التالى لدخول إيطاليا الحرب وقامت حكومة فيشى الموالية لألمانيا .

---

* أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر - كلية التربية جامعة قناة السويس.

وبالرغم من المحنة التى كانت تواجهها فرنسا ومن احتلال أراضيها نفسها أعلن الجنرال منتل هوزو بأنه لن يحدث أى تغيير فى وضع الأراضى الواقعة تحت الانتداب الفرنسى وأن العلم الفرنسى سيظل مرتفعا فى هذه الأراضى وأن فرنسا ستستمر فى تأدية رسالتها فى سوريا ولبنان .

وقد كان لهذا التصريح أثره السيئ فى نفوس شعبى سوريا ولبنان مما قد يؤثر تأثيرا سيئا على موقف الحلفاء فى المنطقة ، خاصة وأن سياسة إنجلترا فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى محاولة جذب الشعور الوطنى إلى جانب الحلفاء وتكوين جبهة ضد تغلغل نفوذ دول المحور(١).

وكانت بداية الخلاف بين إنجلترا وفرنسا (حكومة فيشي(٢)) بسبب السياسة التى أخذت السلطات الفرنسية تعمل على تنفيذها وهى سياسة معادية فى الوقت نفسه لمصالح إنجلترا. ولم يكن أمام إنجلترا إلا أن تعمل منفردة وبوحى من مصلحتها الخاصة دون النظر إلى أى اعتبار آخر، فأصدر الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة فى يوليو ١٩٤٠ تصريحا استنكر فيه تصريح الجنرال هوز وأكد فيه أن إنجلترا لن تقف مكتوفة الأيدى إزاء أى تدخل من دول المحور فى سوريا ولبنان، وأوضح الوزير البريطانى فى تصريحه أن سياسة بريطانيا تجاه البلدين هى ترك الحرية التامة لهما فى أن تتخذ الموقف الذى يلائم مصلحتهما دون الإضرار بمصلحة الحلفاء ، بما فى ذلك الاستقلال على ألا تتاح الفرصة لألمانيا لأن تتخذ منها قاعدة لضرب إنجلترا .

وكانت نتيجة هذا الخلاف بين إنجلترا وفرنسا إتاحة الفرصة لازدياد نفوذ الدعاية الموالية لدول المحور ووضع فرنسا فى مركز حرج . وبدأت نظرة الشعب تتبلور وتنقلب من نظرة رهبة واحترام إلى نظرة عدم اكتراث وعداء لدولة احتلته وحجرت على حريته، وفى الوقت نفسه تريد أن تبقى على سلطانها وهيبتها فى أراض غير أراضيها التى تحتلها فى نفس الوقت سلطات أجنبية(٣).

وفى ١٨ أبريل عام ١٩٤١أعلنت حكومة فيشى انسحابها من عصبة الأمم ، وبذلك فقدت فرنسا (الشرعية) حقها (الشرعى) فى أن تكون دولة منتدبة على سوريا ولبنان ، وفى ٢٢ يونيو (حزيران) عام ١٩٤١ وفى غابة كومباين Compiegn وقعت كل من فرنسا وألمانيا الهدنة بعد أن هزمت فرنسا هزيمة منكرة، وتضمنت شروط الهدنة التى قبلتها حكومة بيتان Petain(٤) عددا من المواد كان أهمها :-

١- وقف الأعمال الحربية للقوات الفرنسية اعتبارا من ١١ يوليو .

٢- دخول القوات المتحالفة سوريا ولبنان وتجميع قوات دانتز فى نطاق محدد حتى يحين سفرها.

٣- تحتفظ هذه القوات بأسلحتها دون ذخيرة، أما القطع الحربية الثقيلة فتوضع تحت تصرف القوات البريطانية .

٤- لضمان إطلاق سراح الأسرى البريطانيين ستبقى عدد من الضباط الفرنسيين التابعين لفيشى من بينهم دانتز نفسه (٥).

أثارت شروط إلهدنة الجنرال ديجول الذى اعتبر هذه الاتفاقية عملية تسليم بسيطة ومجردة لسوريا ولبنان إلى البريطانيين وأنها لاتتوافق مع المصالح السياسية والعسكرية لفرنسا ، ورفضت التصديق عليها لأنها لم تتضمن أى ذكر لقوات فرنسا الحرة، ولأنها وضعت الأسلحة التى كانت بعدة فيشى بأيدى البريطانيين ولم تسلم للسلطات الديجولية.

وأسرع ديجول إلى القاهرة فى ٢١ يوليو يعلن أنه غير ملتزم باتفاقية الهدنة وأنذر الكابتن لينلتون بفصل قواته بصورة تامة فى القوات البريطانية .

وفى ٢٤ وافقت الحكومة البريطانية على مطالب ديجول فعدلت اتفاقية الهدنة باتفاقية تفسيرية من ٩ بنود أتاحت للضباط الديجوليين مجالا أوسع لعرض وجهة نظرهم أمام قوات فيشى ووضعت الأسلحة المصادرة والقوات الخاصة تحت إمرة كاترو.

وفى أواخر أغسطس اقترح دانتز إطلاق سراح الضباط البريطانيين ورحل عن البلاد فى ٤ سبتمبر ١٩٤١، وما أن انتهت العمليات العسكرية حتى نسى ممثلو فرنسا الحرة وعودهم بإنهاء الانتداب وعمدوا إلى وضع معاهدة قريبة من صيغة الانتداب ووقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا رغم إقرارها بحق البلاد بالاستقلال إلا أنها احتفظت لفرنسا الحرة بأحقية التفاوض مع الهيئات المحلية دون غيرها من الجهات الأجنبية الأخرى.

كذلك كانت تدرك بريطانيا خطورة تبعية لبنان إلى حكومة فيشى وخطورة التواجد الألمانى فى الشرق خاصة من النواحى الاستراتيجية والعسكرية(٦)، لذلك حدثت الرغبة المشتركة عند الفرنسيين الأحرار وبريطانيا للتدخل العسكرى بمهاجمة لبنان وطرد فيشى منها وإزاحة النفوذ الألمانى، فى الوقت الذى لم يكن فيه الفرنسيون الأحرار بزعامة ديجول راغبين فى ترك المجال لبريطانيا للعمل وحدها .

وفى البداية أعد الفرنسيون خطة للتدخل ولكنهم وجدوا أنها غير ممكنة التطبيق لقلة ما لديهم من قوات فقد أدركوا أن التواطؤ بين فيشى والألمان لم يثر حركة واسعة وسط القوات الفرنسية في الشرق الأدنى وهو أساس الخطة الفرنسية، وأن الذى حدث فقط أن بضع مئات من القوات الخاصة ، وبشكل خاص اجتازت الفرسان الشركس بقيادة الكولونيل كوله Collet الحدود الجنوبية وانضمت للفرنسيين الأحرار فى فلسطين التى كانت تحت قيادة الجنرال الفرنسى الديجولى ليجنتيل هوم Legentil Homume (٧).

ولذلك ولعدم إمكانية تطبيق المشروع الفرنسى كان لابد من إشراك البريطانيين وتم أخيرا الموافقة على خطة فرنسية- إنجليزية مشتركة يقوم بتنفيذها الجنرال ويلسون Henry Mait-land Uilson (٨)، وفى ٢٥ مايو (أيار) ١٩٤١ أخبر ويفل Wavel وزارة الحربية البريطانية أنه جهز خطة للعمل فى لبنان وسوريا (٩).

وفى ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١ شرعت قوات الحلفاء بغزو لبنان وسوريا ، وكانت فى مجموعها مؤلفة من قوات بريطانية مع قوات استرالية وهندية وقوات فرنسية حرة. وفى اليوم نفسه الذى تحركت فيه هذه القوات التى كانت فى معظمها بريطانية ، أعلنت الحكومة البريطانية أنه بالرغم من تحذيرها السابق والواضح فى أول حزيران فإن حكومة فيشى تابعت سياستها فى التعاون مع دول المحور فوضعت المطارات تحت تصرف الألمان ولذلك فإن الحكومة البريطانية لن تتسامح حول هذا العمل ولاتستطيع السكوت عنه (١٠).

دامت الحرب حوالى شهر ونصف بدأت فى حدود مرجعيون والناقورة وضربت بيروت عدة مرات بقنابل الطائرات ووجه الرئيس نقاش كتابا إلى الجنرال دانتيز يطلب منه إعلان بيروت مدينة مفتوحة كى لاتضرب بالقنابل (١١)، ولم تحدث أية مقاومة خلال الأسبوع الأول فالطابور الساحلى أخذ صور واتجه إلى ما بعدها ، ولكن فى ١٦ حزيران قامت قوات فيشى بهجوم معاكس استعادت فيه مرجعيون ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد استعيدت مرجعيون والمناطق المحيطة بها ووصلت نجدات من العراق كما وصلت نجدات أخرى من البحر(١٢).

وزاد من صعوبة موقف دانتز أن المساعدة التى كان بحاجة إليها عن طريق حكومة فيشى كانت محدودة هذا حسب ما يقوله لونج ريج بأن الألمان الذين غزوا روسيا فى ٢٢ حزيران ١٩٤١ فقدوا المصلحة فى لبنان وسوريا ولذلك ظهر أن المساعدة الألمانية الخارجية غير ممكنة فى الوقت الذى أصبحت فيه قوات فرنسا الفيشية ضعيفة نتيجة للخسائر الفادحة التى تعرضت لها .

لقد تأكد لدانتز فى ٢٢ حزيران عبث المقاومة فطلب من القنصل الأمريكى فى بيروت (فان انجهرت Van Englrt) معرفة شروط الهدنة من بريطانيا ، وفى ٨ تموز (يوليو) ١٩٤١ طلب دانتز وقف إطلاق النار مع القائد البريطانى ويلسون وتسلم شروطه فى اليوم التالى ، ولكن هذه الشروط لم تقبل من فيشى على أساس ما جاء فيها من شروط سياسية(١٢) وأنها لم تقبل المفاوضة مع رجال فرنسا الحرة وعلى رأسهم ديجول ، وفى ١٥ تموز دخلت جيوش الحلفاء بيروت واحتلت المراكز العسكرية فى المدينة.

النتائج السياسية للوجود البريطانى فى لبنان عام ١٩٤١:-

فى اليوم الذى بدأت فيه القوات العسكرية اجتياح لبنان أسقطت الطائرات منشورين أحدهما بإمضاء الجنرال كاترو Catraux ممثل الجنرال ديجول فى القاهرة ، ومما جاء فيه . «بأن فرنسا ذات التقاليد المجيدة تعد بإنهاء عهد الانتداب وضمان الحرية والسيادة للبنانيين» وختم هذا المنشور بالنص التالى «لقد أزفت ساعة عظمى فى تاريخكم ، وأن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم تعلن استقلالكم»(١٤).

أما المنشور الثانى فقد كان عبارة عن بيان وقعه مايلز لامبسون Milies Lampason السفير البريطانى فى القاهرة وجاء فيه «أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته بأن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذى أعطاه الجنرال كاترو Catroux بالنيابة عن الجنرال ديجول واشتراكها به»(١٥).

وكانت بريطانيا ترغب فى أن تتم صياغة هذين البيانين فى بيان واحد وذلك عندما عرضت الوثيقة الفرنسية على شكل مسودة على مكتب وزارة الخارجية البريطانية بحيث يأتى على شكل ضمان بريطانى لكن ديجول رفض ذلك وأجاب «بأن بريطانيا تستطيع نشر ضمانها بالطريقة التى تناسبها ولكنه لايحبذ وضع إعلان بريطانى مع الإعلان الفرنسى ويتعجب لماذا تصر قوة أخرى على ضمان وضع دول تابعة للانتداب الفرنسى»(١٦).

وفى رسالة بعث بها تشرشل إلى ديجول يقول فيها «أنه ليس لإنجلترا مأرب خاصة فى الإمبراطورية الفرنسية ، ولاتريد مطلقا أن تجنى فائدة لها من حالة فرنسا المحزنة، ثم رحب فى رسالته بقرار الجنرال ديجول بمنح لبنان الاستقلال ، وأشار إلى الضمانة البريطانية وما فيها من قوة وأبدى حرصه على تجنب كل ما يهدد الاستقرار فى المشرق ووجوب صنع كل شئ مستطاع لتحقيق آمال العرب ورغباتهم(١٧).

وفى ٢٤ حزيران أصدر الجنرال ديجول أوامره بتعيين الجنرال كاترو Catroux مندوبا ساميا عاما ومفوضا وقائدا عاما فى الشرق وبذلك حل محل الجنرال دانتيز وهذا التعيين كان الهدف منه تثبيت الفرنسيين الأحرار لوجودهم السياسى فى لبنان وإعطائه صورة جديدة تختلف عن ذلك الوجود الذى كان مرتبطا بحكومة فيشى وعلى أساس أن كاترو Catroux يمثل تمثيلا حقيقيا ذلك الوجود الجديد .

ولكن كانت عند الفرنسيين الأحرار ومنهم كاترو Catroux الرغبة فى وضع قواعد معينة تنظم العلاقات الجديدة التى أصبحت قائمة فى لبنان على أثر التواجد البريطانى والمتعلق بالنواحى العسكرية والسياسية ومن أجل ذلك جرت مراسلات بين ديجول وليتلتون Oliver Lyttelton وزير الدولة البريطانى فى مصر، وقد اتفق على تسمية هذه المراسلات باتفاق ديجول ليتلتون، وقد جاءت فيه أمور عسكرية وسياسية وأهم ما جاء فى هذا الاتفاق هو قبول الفرنسيين للتواجد البريطانى مع اعتراف بريطانيا بالوضع الخاص والمميز لفرنسا فى لبنان مع تعهد الدولتين باستقلال لبنان (١٨).

وفى ٨ من يونيو عام ١٩٤١ وأثناء زحف القوات الإنجليزية الفرنسية المشتركة لاحتلال لبنان وتخليصها من حكومة فيشى أعلن الجنرال كاترو قائد قوات فرنسا الحرة انتهاء نظام الانتداب وأن كل شعب مستقل له سيادته وأمامه فرصة العمل أما أن يتحدوا فى دولة واحدة وإما قيام دولتين منفصلتين ، وسوف يكرس هذا الاستقلال بمعاهدة يضمن فيها المصالح المتبادلة . ولكى يعطى الجنرال كاترو بيانه شكلا قويا وسندا يقبله المواطنون فقد أكد بأن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد ضمنتا للبلدين كافة المزايا التى يتمتع بها العالم الحر الذى يقف بجانبها ، وعلى ذلك فإن الحصار المضروب حول البلدين سوف يرفع(١٩).

وأثبتت الأحداث التى تلت ذلك التصريح أن فرنسا قد تراجعت منذ بداية استقرار جنودها فى لبنان عن الموقف الذى اتخذته فى يونيو وكان على إنجلترا أن تساند سياستها مرة أخرى وتقف فى صف الاستقلال فأعلنت بيانا يؤكد هذا الموقف .

ولم يقتصر أمر إعلان استقلال سوريا ولبنان على الجانب الفرنسى فقط، بل كان على إنجلترا وهى صاحبة القوة أن تثبت وجودها فى أمر جوهرى خطير كهذا ، لذلك سارع السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى القاهرة فى ٩ يونيو ١٩١٤ بإذاعة بيان باسم الحكومة البريطانية أنها تؤيد وتدعم الاستقلال والتأكيد التى أعلنته فرنسا .

وفى ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أعلن كاترو Catroux استقلال لبنان وبعض ما جاء فى هذا الإعلان «أن فرنسا تتعهد بالمحافظة على سلامة لبنان ووحدة أراضيه وأنها ستضمن استقلال البلاد فى إطار مشروع معاهدة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التي رحب بها اللبنانيون فيما مضى، ثم قام كاترو Catroux بتعيين الفرد نقاش فى أول كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه رئيسا للجمهورية، وكان النقاش قد عين فى هذا المنصب من قبل الجنرال دانتيز، وفى الوقت نفسه تألفت وزارة برئاسة المهندس أحمد الداعوق ، وقد اختلفت هذه الوزارة عن سابقتها بأنها تضمنت منصبا وزاريا للشئون الخارجية وأعطى هذا المنصب لحميد فرنجيه(٢٠).

ولكنه لم يلبث أن استقال بعد الأزمة الغذائية الحادة فى ٢٢ يوليو ١٩٤٢ لعجزه عن إيجاد حل مرضى لمشكلة الإعاشة أو وُقف ارتفاع الأسعار مما أدى إلى إقفال عام للمخازن صباح يوم ١٦ يوليو وحصول اشتباكات فى ذلك النهار وقد وضع بيار الجميل الحكومة أمام خيارين أما أن تجد الطحين أو ترحل وتولى الوزارة سامى الصلح (٢١).

وهكذا اجتمعت مقتضيات الحرب على فرنسا أن تتبع سياسة التأجيل التى لم تقتضيها الشعوب المحلية خاصة بعد إعطاء وعود محدودة بالاستقلال والسيادة ويعتبر البعض أن إعلان ٨ يونيو (جاء فى إعلان ٨ يونيو الموجه إلى أهالى سوريا ولبنان «أنه سوف يتاح لكم أن تشكلوا دولتين مستقلتين أو أن تتحدوا فى دولة واحدة) حول انتهاء الانتداب قد أضاع الفرصة من فرنسا لتعزيز وضعها وإعادته إلى ما قبل ١٩٣٩ .

ولم يعجب اللبنانيون تمسك فرنسا بمركزها الممتاز أو عودتها إلى تطبيق السياسة السابقة والتى تشير إليها بوضوح تصرفات المندوب السامى بجمع الصلاحيات فى يده خاصة وأن فرنسا ١٩٤١ المنهارة والمنقسمة على نفسها والخارجة من عصبة الأمم هى غير فرنسا ١٩٣٦ التى رضى الشعب اللبنانى أن يوقع معها اتفاقية لم توافق عليها هى فى ذلك الوقت .

ولقد اعترفت الدول رسميا ولأول مرة باستقلال لبنان وكان في مقدمة هذه الدول بريطانيا التى عينت فى فبراير ١٩٤٢ الجنرال سيبيرس وزيرا مفوضا لها فى لبنان وسوريا والذى جعل بيروت مقرا لعمله، كما عينت الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود سورث معتمدا سياسيا الذى صرح بعد تقديم أوراق اعتماده الرسمية إلى رئيس الجمهورية الفرد نقاش فى نوفمبر «يمكن لسوريا ولبنان الاعتماد على دعم الولايات المتحدة للحصول على استقلالهم التام»(٢٢).

ثم كان الاعتراف البريطانى السريع باستقلال لبنان خاتمة المطاف فى عام ١٩٤١ وقد جاء هذا الاعتراف على شكل رسالة تهنئة من الملك جورج السادس George VI إلى الرئيس اللبنانى على أساس أنه رئيس دولة مستقلة بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١ . وهذا الاستقلال المعلن واعتراف الدول به لم يكن يكتمل معناه ما دامت فرنسا تفرض على لبنان قيودا سياسية تمنعه من تحقيق أمانيه .

وفى ٢٩ أبريل ١٩٤٢ بعث كاترو إلى حكومة فرنسا الحرة برقية جاء فيها «الخطة الوحيدة التى يمكن معالجة الأوضاع بها تتمثل فى إعادة الأوضاع الدستورية كما كانت عليه عام ١٩٣٦ دون إجراء الانتخابات التى يطالب بها سبيرس والتى ستتيح للعملاء وللمال الأجنبى فرصا عديدة للسيطرة على الأحداث ». لذلك رأى كاترو بالعودة لرئاسة اميل إده والمجلس النيابى المكون من ١٢ عضوا فرصة تسمح له بإقرار معاهدة ١٩٣٩ .

أحداث لبنان السياسية عام ١٩٤٢ :

دعمت بريطانيا اعترافها السابق بتعيين الجنرال إدوارد سبيرس Edward Spears كأول وزير بريطانى مفوض لدى الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية فى شباط (فبراير) ١٩٤٢ والذى جعل من بيروت مقرا له ، وبقى سبيرس فى هذا المنصب حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ .

والحقيقة فإن الخطوة البريطانية الأخيرة، الاعتراف الرسمى باستقلال لبنان وتعيين سبيرس، هذه الخطوة أدت إلى دعم الوجود السياسى البريطانى فى لبنان بالإضافة إلى وجودها العسكرى الذى بدا منذ ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١ ، ثم أضافت إلى خطوتها السابقة خطوة أخرى وهى تعيين ضباط سياسيين فى جميع المناطق اللبنانية مما زاد تأثير الوجود السياسى والعسكرى البريطانى وبالتالى التأثير فى كل الأحداث اللاحقة.

لقد أخذ يبرز شعور عام لدى اللبنانيين بأن الوجود الفرنسى فى لبنان أصبح ضعيفا لذلك أخذ اللبنانيون يتجهون صوب بريطانيا لإنجاز ما تم الوعد به من استقلال خاصة وأن بريطانيا ضمنت تحقيق ذلك فى بيان مايلز لامبسون وفى اعترافها الأخير بهذا الاستقلال(٢٣).

ولكن زاد من اتجاه اللبنانيين نحو بريطانيا أن واقع الحال فى عام ١٩٤٢ بدا يثبت أن الفرنسيين لم يغيروا شيئا فهم مستمرون فى تعطيل الحياة الدستورية ، ومستمرون فى تعيين

رئيس الجمهورية والمجلس الوزارى فى ظل تعطيل الحياة النيابية ، وهذا كله يتنافى مع الاستقلال الذى أعلنوه ولذلك أحاط باللبنانيين شعور بخيبة الأمل ، وفى رأى سيبيرس الوزير البريطانى المفوض فى بيروت والذى جاء فى رسالة سرية إلى وزير الدولة البريطانية فى القاهرة أن خيبة الأمل تلك تعود إلى فتور الهمة عند الرئيس اللبنانى نقاش والإدارة المحيطة به وخاصة الوزراء وأيضا إلى النقص الواضح فى البرهان على أن لبنان فعلا بلد مستقل وهذا الجانب مرتبط بالشك بحسن نية فرنسا .

وفى ظل هذا الوضع السياسى أخذت تظهر فى لبنان قضية إجراء الانتخابات وهذه القضية كانت المحك الرئيسى التى يمكن أن تبين مدى إمكانية صدق النية الفرنسية نحو تحقيق الوعود التى أطلقها الفرنسيون من أجل الاستقلال أو ما يمكن أن يطلق عليه إعادة الحياة الدستورية كهدف نحو تحقيق هذا الاستقلال .

لقد أثارت مسألة الانتخابات خلافا بين المفاهيم الفرنسية والبريطانية ، ففرنسا اعتبرت إجراء انتخابات مبكرة سيؤدى إلى فوز الوطنيين اللبنانيين وفيه إحراج لمركزها ، أما بريطانيا فكانت ترى العكس تماما فإجراء انتخابات ووصول الوطنيين إلى الحكم سيؤدى إلى هدوء الحالة والاتجاه الكامل نحو كسب الحرب كذلك أخذت السلطات الفرنسية تطرح أفكاراً بديلة عن الانتخابات .

أما اللبنانيون وعن طريق أحزابهم السياسية وهيئاتهم الوطنية فقد اعتبروا مسألة الانتخابات على أنها أمرا لابد منه ، لأنه عن طريق الانتخابات سيتم تشكيل حكومة دستورية تمثل الشعب، وكان أكثر هذه الأحزاب نشاطا فى هذا المجال الحزب الدستورى بزعامة بشارة الخورى وحزب النجادة بزعامة جميل عكاوى[٢٤].

ولما كانت هذه الأحزاب تدرك وجهة النظر البريطانية الداعية إلى إجراء انتخابات مبكرة فقد صاغت مذكرة وذلك فى ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٢ وقدمتها إلى الوزير البريطانى المفوض فى بيروت وجاء فيها «عدم رضاها عن الحالة السياسية الراهنة فى لبنان وطلب العودة إلى الحياة الدستورية القائمة على أساس إجراء انتخابات يتمخض عنها مجلس نيابى وحكومة دستورية ، وقام المفوض بدوره وبحث المسألة مع كاترو Catroux فى اليوم نفسه، ويقول الوزير البريطانى المفوض «أنه وجد ما كان يتوقعه وهو أن تحديد موعد للانتخابات قبل نهاية ١٩٤٢ سوف لن يحسن الأحوال السياسية ، لأن ذلك لن يسمح للحكومة بالاستمرار فى منصبها وأن أفضل ما يمكن عمله فى هذه الحالة هو إيجاد مجلس نواب معين [٢٥].

وإذا كانت مسألة الانتخابات هى القضية السياسية المطروحة فإن موضوع مصير الحكومة بدأ يطرح أيضا على بساط البحث والفرنسيون أنفسهم كانوا متأكدين بأن الحكومة فى تشكيلها الراهن لن يطول عمرها فى الحكم، ولذلك فإن حلها بدا قاب قوسين أو أدنى ، وفى مقابلة مع الوزير البريطانى المفوض أشار رئيس الجمهورية إلى أنه توجد إمكانية وشيكة الحدوث تقوم على أساس تشكيل مجلس وزارى جديد من ستة وزراء فقط (واحد لكل طائفة رئيسية) وأن كاترو Catroux يميل إلى استقالة الوزراء ، ولكنه يرغب فى تشكيل وزارة جديدة مع بقاء رئاسته وربط رئيس الجمهورية موضوع التحديد لموعد الانتخابات بتشكيل مثل هذه الحكومة (٢٦).

استمرت ذيول هاتين المسألتين متلازمتين الانتخابات ومصير الحكومة مرتبط بهما كذلك الحالة الاقتصادية التى كانت سائدة فى لبنان وبالوضع العسكرى العام خارج لبنان وخاصة فى الشمال الأفريقى لقد أخذ بشارة الخورى تلك الأثناء يعمل بجهد كبير نحو لملمة صفوف حزبه وكسب المؤيدين له فى بيروت وطرابلس ومجموعات أخرى صغيرة كانت قد بدأت تشكل نفسها أو تعيد تشكيل نفسها ، أو تعيد تشكيل صفوفها على أساس أن الانتخابات لابد قادمة أما أميل إده الرئيس السابق وزعيم الكتلة الوطنية، والمنافس الرئيسى لبشارة الخورى، فقد كان يعمل على دفع رئيس الجمهورية نحو تغيير الحكومة وحجته فى ذلك أن تلك الحكومة فقدت ثقة البلاد، ويعلق الوزير البريطانى المفوض فى تقرير للخارجية البريطانية على ذلك أن اده يؤيد تغيير الوزارة من أجل أن يزيد من نفوذه بوضع أعوانه فى الحكومة الجديدة وبذلك يصبح فى وضع أفضل للتأثير فى مجرى الانتخابات القادمة .

ويضيف التقرير نفسه أن رئيس الجمهورية كان يعكف على وضع أحد بنود قانون الانتخابات موضع التنفيذ والذى يجيز له تعيين ثلث مقاعد مجلس النواب وانتخاب الثلثين عن طريق الاقتراع ، بالرغم من أن الحياة الدستورية كانت معطلة فإنه يميل إلى هذا الاتجاه حتى يقوى من موقفه داخل مجلس النواب القادم ، مع أن الشعور السائد عند الناس فى لبنان بأنه لامجال لأعضاء معينين فى مجلس نيابى فى دولة مستقلة(٢٧).

ولم تقف تحركات رئيس الجمهورية فى هذا المجال عند هذا الحد فقد حاول فى ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٢ أن يقنع الضابط السياسى البريطانى سيبيرس Spears بأن الانتخابات فى حال إجرائها ستولد اضطرابا شعبيا ولن تقود إلى مجلس نيابى يمثل الشعب بصورة

صحيحة وإجابه سيبيرس Spears» بأن الانتخابات من وجهة النظر البريطانية ضرورية من أجل تنظيم وضع الحكومة وإعطاء صمام أمن للنقد الشعبى»(٢٨).

أن إجراء الانتخابات فى لبنان وهذا هو رأى الوزير سيبيرس Spears حسب ما جاء فى تقريره ستؤدى إلى زوال نقاش من منصبه لأنه مجرد إجراء مثل تلك الانتخابات – وهو ما تؤيده بريطانيا – سيفقده منصبه الرئاسى لفقدانه التأييد الشعبى شخصيا لضعف فرص انتخابه من قبل مجلس ينتخب بمجموعة من الشعب ومن هنا كان تأييده دائما لمجلس معين بكامله أو أن يعين ثلث أعضاء ذلك المجلس(٢٩).

وفى صيف عام ١٩٤٢ بدا موقف الحكومة اللبنانية ضعيفا فالرئيس اللبنانى يحاول كسب شعبية شخصية له ووزير الخارجية حميد فرنجية يهدد بالاستقالة لفشله فى نقل الصلاحيات من الفرنسيين إلى الحكومة ومصر العراق والولايات المتحدة لاتعترف باستقلال لبنان .

وفى يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٢ حدث اضطراب شعبى منظم حيث أغلقت الحوانيت وتوقفت المواصلات وجرت مظاهرات قام بها الشباب وحصلت اضطرابات وأطلق البوليس النار ولكن لم تحدث إصابات، وحسب ما جاء فى التقرير البريطانى الذى تعرض لهذا الحادث فإنه لم يتم التوصل إلى فاعليه ولكنه وصف بأنه كان عفويا شعبيا وأن سببه الرئيسى هو السخط الناجم عن النقص فى خدمات التموين اللبنانية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الطحين الذى تأخر توزيعه أياما فى بيروت بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار فى الأسابيع الأخيرة بشكل لايمكن احتماله (٣٠).

لقد أدى هذا الحادث إلى سقوط الحكومة فى ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٤٢، وفى ٢٧ تموز تشكلت حكومة جديدة برئاسة سامى الصلح صهر رياض الصلح الوطنى اللبنانى المعروف، وكان قبل أن يشكل تلك الوزارة قد اتخذ خطوات كانت أهمها التحقق من أنه مقبول شخصيا من البريطانيين وبعد التأكد من ذلك باشر فى تشكيل الوزارة ، ولكنه وجد أن الرئيس اللبنانى والفرنسيين ثم البريطانيين قد أبدوا اعتراضات على بعض الأشخاص الذين رشحوا للاشتراك فى وزارته وفى النهاية تم التفاهم على إزالة تلك الاعتراضات من الطريق فوضع القائمة التى تشكلت منها الوزارة(٣١).

وكان استقبال الوزارة فى البلاد محبذا أكثر مما كان متوقعا خاصة شخصية سامى الصلح ففى يوم الجمعة ٣١ تموز تجمهر عدد كبير من الناس فى الجامع الرئيسى لأداء صلاة

الجمعة ، وبعد الصلاة عبروا عن تأييدهم الحار لسامى الصلح، كما وصله سيل من برقيات التهنئة خاصة من طرابلس وجنوب لبنان(٣٢) .

ومن ناحية أخرى فقد وصل الجنرال ديجول فى بداية شهر آب (أغسطس) إلى بيروت، وأثارت زيارته بطبيعة الحال الاهتمام ، وفى أول اجتماع له مع الموظفين الفرنسيين الرسميين، أعاد إلى الأذهان تأكيد استمرار وجود الانتداب على لبنان وأثنى على جهودهم الناجحة فى دعم الوجود الفرنسى ، وكان هذا القول من ديجول أول تحد للحكومة الجديدة التى أبدت اعتراضها ولكنها لم تستطع توجيه أى احتجاج رسمى على ذلك لإدراكها أن رئيس الجمهورية لن يوافق على ذلك ، وفى مباحثات أجراها الوزير البريطانى المفوض مع ديجول ، اسْتنتج أن الأخير لايرغب فى وضع تاريخ محدد لإجراء الانتخابات ، ثم ترك ديجول بيروت والحالة السياسية على حالها ولم يحدث حتى نهاية عام ١٩٤٢ ما يدل على تغيير فى المواقف الفرنسية(٣٣).

عودة الحياة الدستورية :

ولكن بمطلع عام ١٩٤٣ رجعت قضية الانتخابات تفرض نفسها، وفى ٢٤ كانون الثانى (يناير) ١٩٤٣ أصدر المسيو هيلو Hellew السكرتير العام فى بيروت ، بلاغا رسميا نيابة عن اللجنة الوطنية الفرنسية فى لندن جاء فيه بأن اللجنة مصممة على حماية استقلال لبنان وتعتقد بناء على مشاورات أجرتها مع الحكومة البريطانية أن تطور الحالة العسكرية تسمح بإعادة الحياة الدستورية وقد أعطيت الصلاحية إلى الجنرال كاترو Catroux عند عودته بأن يتخذ الخطوات المناسبة لتحقيق ذلك بعد التشاور مع الحكومة اللبنانية ومع الشخصيات المحلية الرئيسية(٣٤).

وبالرغم من عدم تحديد موعد للانتخابات وعدم معرفة القانون الذى سيتم بواسطته طريقة إجراء تلك الانتخابات فإن النشاط السياسى أخذ يدب فى لبنان بأشكال مختلفة وأساليب متعددة لصدور هذا البلاغ .

ففى ٢٦ كانون الثانى حاول رئيس الجمهورية حث رئيس الوزراء سامى الصلح على الاستقالة مع وزرائه على أساس أن تلك الاستقالة ضرورية للمصلحة الوطنية مع بقائه رئيسا للبلاد وتعيين حكومة محايدة تشرف على الانتخابات ، لكن رئيس الوزارة رفض ذلك وربط استقالته باستقالة رئيس الجمهورية لكنه على استعداد للتخلى عن منصبه إذا طلب منه

سلطات الحلفاء ذلك، وكان رأى الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears مع رئيس الوزراء فى وجهة نظره فى الوقت الذى تنظر فيه ما تتمخض عنه المشاورات مع الفرنسيين وأبدى المسيو هيلو وجهة نظر تتفق مع وجهة النظر البريطانية (٣٥).

وعلى صعيد آخر فإن الإعلان عن عودة الحياة الدستورية أدى إلى نشاط سياسى عند الأحزاب المتعددة للتحضير لمعركة الانتخابات وتحاول إثارة الاهتمام الفرنسى أو البريطانى والدوائر الوطنية الممثلة بصورة خاصة فى الكتلة الدستورية فقد كانت تحاول نشر الاعتقاد بأن وصولها للسلطة ينال رضى البريطانيين، وعلى الجانب الآخر فقد تدهور وضع رئيس الوزراء بشكل خطير فالاكليروس المسيحى يقف ضد سياسته ذات الاتجاه الإسلامى والبطريرك الماروني يدعم محاولات إقصائه وزعماء الطائفة السنية يعارضونه على أساس أنه فشل فى حماية المصالح الإسلامية(٣٦).

وفى ١٩ شباط (فبراير) عاد كاترو Catroux إلى بيروت وبدأت مشاوراته مع الشخصيات اللبنانية وأخذت الشائعات تنتشر حول ما سيقوم به ، هل سيعيد برلمان عام ١٩٣٩ ، وهل سيتم استبدال الحكومة الحالية بحكومة أخرى يتم تعيينها ؟ وفى أثناء ذلك أدرك كل من الرئيس اللبنانى ورئيس الوزراء أن منصبيهما فى خطر ، ولذلك أرسلا رسالة مشتركة إلى كاترو Catroux ونسخة منها إلى الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears يحتجان فيها «على أساس المشاورات التى أجريت مع بعض السياسيين اللبنانيين الذين هم حسب رأيهم (أصحاب مصلحة) ولايوافقون على إعادة نواب ١٩٣٩ » ، وفى حديث لرئيس الجمهورية قال فيه «أنه كرئيس لدولة أعلن استقلالها فإنه لايقبل أن يجبر على الاستقالة ولن يفعل ذلك (٣٧).

وبالرغم من تلك المعركة السياسية التى كانت تجرى بين الحكومة اللبنانية وكاترو Catroux فقد بدأت تتضح أهداف كاترو Catroux والطريقة التى سيعالج فيها الأمور الملحة، فبالنسبة للحكومة القائمة فإن هدف كاترو Catroux هو إقناع الرئيس اللبنانى بالاستقالة ويقوم بتعيين وزارة انتقالية قليلة العدد برئاسة فيليب بولص أو أيوب ثابت فى الوقت الذى يدرك فيه كاترو Catroux عدم إيمان غالبية اللبنانيين بالنظام الدستورى القديم والقائم على أساس تعيين ثلث النواب من قبل رئيس الجمهورية، كذلك وضع حلان أمام كاترو Catroux ، الأول يقوم على إعادة الحياة الدستورية مع نزع تلك الفقرات غير المرغوب فيها فى الدستور، والثانى إيجاد جمعية تأسيسية لسلطات تشريعية مع تحديد دور انعقادها لسنتين وخلال ذلك يتم تعديل الدستور(٣٨).

لقد أصبح واضحا أن هناك خلافا بين كاترو Catroux والرئيس اللبنانى وأن كاترو Ca-troux سيخطو خطوة مضادة لإيقاف تحركات رئيس الجمهورية وبالتالى لإفشال أهدافه ، كذلك فقد أصبح واضحا أن الاعتقاد الذى ظهر فترة حول إعادة المجلس النيابى القديم قد تبدد تماما نتيجة للاعتراضات البريطانية (٣٩).

أما الخطوة التى قام بها كاترو Catroux فقد تمت فى ١٨ مارس (آذار) حيث أعاد العمل بالدستور المعطل منذ عام ١٩٣٩ مع استثناء تعيين ثلث الأعضاء من قبل رئيس الجمهورية وعين حكومة انتقالية من ثلاثة أعضاء فيها الدكتور أيوب ثابت رئيسا للدولة والحكومة ويساعده وزيران لإدارة البلاد حتى يتم إجراء الانتخابات فى غضون ثلاثة شهور وهما خالد شهاب وجواد بولص . وقد جاءت هذه الخطوة بالاتفاق الكامل مع السلطات البريطانية والدليل على ذلك صدور بيان عن الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears فى ١٩ آذار (مارس) أعلن فيه ترحيبه بالخطوة الفرنسية وهذا الترحيب أوجد شعورا بالارتياح بشكل عام لدى الأهالى(٤٠).

ومن المرجح أن الجهود البريطانية أسفرت عن نتائج أولية لمصلحة السياسية البريطانية فى المنطقة، ففى آذار (مارس) ١٩٤٣ وقعت الأزمة الحادة بين الرئيس الفرد نقاش وبين المفوض كاترو Catroux وقد أوضح الرئيس اللبنانى كيفية اتفاق بريطانيا مع فرنسا من أجل انتخابات نيابية فى لبنان رغم أن أجواء الحرب العالمية الثانية كانت لاتزال تسيطر على لبنان والمنطقة كما أن سليم تقلا ، بشارة الخورى، حبيبى أبوشهلا، أميل اده حضرا إلى كاترو Ca-troux وقالا له «باسم الحزبين الممثلين الآن أمامك نؤكد لك يا جنرال أننا مستعدون لأن نتعهد معك ونتعهد لك بتنفيذ برنامجك السياسى بشرط أن تسلمنا الحكم»(٤١).

وبالرغم من الاتفاق البريطانى- الفرنسى غير أن الصراع كان لايزال قائما بين السياستين بدليل أنه بعد عودة كاترو Catroux إلى لبنان كان فى مقدمة هدفه استمالة الناخبين فى سوريا ولبنان بواسطة مستشاريه وأتباعه المخلصين (٤٢).

وعلى ضوء المساومات البريطانية الفرنسية سلم دافيد David مندوب الجنرال كاترو Ca-troux فى ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٣ رسالة للرئيس الفرد نقاش طلب منه فيها أن يقدم استقالته رسميا من رئاسة الجمهورية ، ولكن الرئيس النقاش رفض الانصياع لطلب كاترو Catroux وظل رئيسا للجمهورية من الناحية الشكلية إلى الأول من سبتمبر (أيلول) ١٩٤٣ عندما قدم استقالته إلى المجلس النيابى الجديد (٤٣).

وفيما يتعلق بسامى الصلح رئيس الوزراء فقد قدم استقالته بمذكرة احتجاجية لكاترو Ca-troux فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٣ ومهما يكن من أمر فقد اختار كاترو Catroux النائب أيوب ثابت رئيسا للجمهورية على أن تكون رئاسته مؤقتة بهدف الإشراف على إجراء الانتخابات النيابية ينبثق عنها مجلس نيابى جديد يتولى بدوره انتخاب رئيس الجمهورية.

وكان الرئيس أيوب ثابت الذى تولى الحكم فى ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٣ من الأقليات المسيحية البروتستانتية وكان من جملة الأسباب التى أدت إلى اختياره كون كاترو Catroux يريد تحقيق أمنية المفوض السابق (بيو) الذى كان يتلهف لإقامة حكم مسيحى برئاسة بروتستانتى على غرار مذهبه (٤٤).

وكان الانطباع الذى كان سائدا فى لبنان أن الحكومة الجديدة ذات اتجاه فرنسى، لكنها فى نفس الوقت تنال الدعم من السلطات البريطانية وهذا جعلها مقبولة لدى الكثيرين مع وجود بعض الرافضين ، ومع ذلك فقد وجهت الانتقادات إلى سلطات الحلفاء لتنصيبها حكومة من ثلاثة أعضاء كانوا هم أنفسهم مرشحين للمجلس النيابى أو الرئاسة اللبنانية وبعضهم يسهل انقياده للتيار الفرنسى(٤٥).

ورغم أن عهد الرئيس كان قصيرا غير أنه كان مليئا بالاتجاهات الطائفية وبالمشكلات السياسية التى عمقت الهوة بين اللبنانيين، وكذلك أخذت التقارير الواردة من الأقاليم للمفوضية البريطانية فى بيروت تشير إلى الانطباع السائد بأن الحكومة المؤقتة برئاسة ثابت ستقترح تأجيل الانتخابات وعلى الأقل لستة شهور وزيادة عدد النواب والتقليل من مناطق الانتخاب ، وأشارت تلك التقارير أيضا إلى إمكانية تدخل أعضاء الحكومة والمستشارين الفرنسيين فى الانتخابات والضغط على الناخبين وكان ذلك يثير القلق عند الرأى العام والخوف من عدم حدوث انتخابات نظيفة وخاصة وأن أعضاء الحكومة يرشحون أنفسهم للانتخابات وبذلك أوجدوا الشبهة حولهم لأنه من المؤكد أنهم سيسيئون استعمال مناصبهم لترجيح كفتهم ، فى الوقت الذى أخذ فيه المستشارون الفرنسيون فى طرابلس وصيدا يتدخلون وبشكل صارخ فى محاولات تشكيل قوائم انتخابية مؤيدة للفرنسيين.

وفى تلك الأثناء وصلت تقارير أخرى إلى بعثة الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears أشارت إلى اتساع تدخلات رئيس الدولة أيوب ثابت نفسه فى تشكيل قوائم الانتخابات فى المقاطعات والتى أوضحت أن طموحه للوصول إلى الرئاسة جعله ينغمس فى مسالك غير

صحيحة وذلك لتأمين انتخاب نواب يؤيدونه فى ترشيحه النهائى لرئاسة الجمهورية ، كذلك اتجهت جهوده بشكل خاص ضد المرشحين الأعضاء في الكتلة الدستورية التى تزعمها بشارة الخورى والذى كان يعده خصمه القوى فى ترشيحات الرئاسة القادمة ولذلك وضع خطوات معينه لكبح نشاط الخورى وجماعته (٤٦).

ومما لاشك فيه أن قضية الانتخابات كانت تلقى الاهتمام الرئيسى من قبل السلطات البريطانية وهذا الاهتمام جعلها تضغط على الرئيس ثابت لتحمله على الموافقة على إجراء انتخابات مبكرة ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره ثابت فى مؤتمر صحفى عقد فى ٢٧ أبريل (نيسان) وذكر فيه «أنه مصمم على مقاومة الضغط البريطانى من أجل انتخابات مبكرة»(٤٧) ومن ثم أجرى الضابط السياسى البريطانى فى ٤ أيار (مايو) محادثات مطولة مع ثابت بين له فيها الأسباب التى تجعل السلطات البريطانية تحبذ إجراء انتخابات مبكرة ، وفى اليوم نفسه تحقق ذلك الضابط من الموضوع من هيللو Helleu ليعرف وجهة النظر الفرنسية فوجده على اتفاق كامل معه فى أن تكون الانتخابات مبكرة ، وبناء على ذلك وجه الوزير البريطانى المفوض رسالة إلى ثابت فى ٥ (مايو) أشار فيها أنه سيقترح على هيللو Helleu وضع تاريخ محدد للانتخابات (٤٨).

لذلك أعطى البطريرك الماروني رأيه فى موضوع الانتخابات وهو تأييده لانتخابات مبكرة حسب ما جاء فى الصحف ، وأكد ذلك من خلال زيارة مجاملة قام بها للوزير البريطانى المفوض فى ٦ أيار (مايو) لكنه ربط هذه الموافقة بوجوب أن يقوم المرشحون قبل خوض الانتخابات بالقسم على الإخلاص إلى فكرة استقلال لبنان وعزله عن الدول المجاورة له لكن الوزير البريطانى أجابه بأن ذلك لايتفق مع المبادئ الديمقراطية (٤٩).

والحقيقة فإن نتائج الضغط البريطانى على رئيس الدولة بدأت تظهر نتائجها ، ففى مقابلة تمت مع الوزير البريطانى المفوض ذكر ثابت أنه «إذا طلب منه هيللو Helleu تثبيت أى تاريخ معين لإجراء الانتخابات فإنه سيوافق على ذلك» (٥٠).

والذى كان يبدو فى الأفق السياسى أن فرنسا أصبحت مقتنعة بأن إجراء الانتخابات يجب أن تتم بسرعة والحجة التى كانت تستند إليها فى السابق وخاصة ما يتعلق بالوضع العسكرى العام فى شمال أفريقيا قد تحسن وأصبح فى جانب الحلفاء ، ولم يبق على إعلان موعدها سوى عودة الجنرال كاترو Catroux إلى لبنان كذلك كان قد تدعم موقف الفرنسيين الأحرار

بالاتفاق الذى عقد بين الجنرال ديجول وجيزو [٥١]، وبالتالى تدعيم هذا الموقف فى لبنان وتم تعيين هيلو فى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ مندوبا ساميا عاما فى لبنان وسوريا بدلا من كاترو Catroux الذى نقل إلى الجزائر كمندوب للشئون الإسلامية، كما تم التفاهم على تشكيل لجنة التحرير الوطنى الفرنسية ومدينة الجزائر مقرا لها [٥٢].

وكان أول عمل قام به هيللو Helleu بصفته المندوب السامى الفرنسى العام هو إعلامه رئيس الدولة بأن رغبة الجنرال كاترو Caroux أن تجرى الانتخابات فى لبنان فى شهر تموز (يوليو) ووافق رئيس الدولة على أن تجرى الانتخابات فى حوالى ١٠ من ذلك الشهر[٥٣].

وبدأ بإعداد العدة للانتخابات بتحديد عدد المقاعد النيابية وجعلها ٥٤ مقعدا اثنان وثلاثون منها للطوائف المسيحية واثنان وعشرون للمسلمين وكان هذا التوزيع يشكل إجحافا بحقوق الطائفة الإسلامية[٥٤].

لقد استقبلت الطائفة الإسلامية هذا المرسوم بغضب، وقدم المفتى كتابا للمندوب السامى جاء فيه أنه يجب أن يقنع الحكومة بإلغائه ، وإذا فشل فى ذلك فإن المسلمين سيحتجون للبريطانيين والأمريكيين والحكومات العربية المجاورة، وسوف يقاطعون الانتخابات، وفعلا وقعت الشخصيات الإسلامية البارزة مذكرة احتجاج قدمتها لسلطات الحلفاء والحكومات العربية وسلمت نسخة للمفوضية البريطانية فى بيروت [٥٥]. ولهذا فقد زار كاترو مفتى المسلمين واستمع منه عن الإجحاف اللاحق بالمسلمين من جراء هذا المرسوم.

وبالرغم من السخط العنيف الذى واجه فيه المسلمون مرسوم ثابت فقد نشرت الحكومة اللبنانية مرسوما جديدا أعلنت فيه أن الانتخابات ستجرى يوم ٢٦ سبتمبر (أيلول) ، ولتهدئة الرأى العام الإسلامى صدر بلاغ رسمى من الحكومة جاء فيه : أن الاستعدادات وضعت لإجراء إحصاء قبل إجراء الانتخابات ، ولكن صدور هذا البلاغ لم يؤد إلى النتيجة التى صدر من أجلها، بل اتهم المسلمون الفرنسيين بأنهم يدعمون المسيحيين من أجل الانفراد بحكم لبنان ولا يعاملونهم على قدم المساواة مع المسيحيين ولذلك فإنهم سيطالبون بتوحيد لبنان مع سوريا فى دولة واحدة.

وإذا كان غير المقبول بالنسبة للمسيحيين فإن الحال الآخر هو إعادة المحافظات الأربع التى أضيفت إلى لبنان عام ١٩٢٠ إلى سوريا ويعود لبنان إلى حدود ما قبل عام ١٩١٤ ويوضع تحت إشراف دولى وبيروت ميناء حر[٥٦].

وفى تلك الأثناء وبينما كان زعماء المسلمين يقفون بثبات فى معارضتهم للتعديل الأخير فى عدد مقاعد المجلس النيابى، وصل الجنرال كاترو Catroux إلى بيروت واستقبل على الفور رئيس الدولة الدكتور ثابت واميل اده وبشارة الخورى، ولكنه لم يستقبل زعيما مسلما، كما تباحث القائم بالأعمال البريطانى فى بيروت مع ثابت فى ٢٩ حزيران (يونيو) حول محتويات مرسوم الانتخابات الجديد فأجابهم بأنه لايستطيع إلغاء أية فقرة فيه(٥٧).

واستمرت احتجاجات المسلمين وتركزت منذ ٨ تموز (يوليو) على الحكومة اللبنانية برئاسة ثابت على أساس أنها تجاوزت الصلاحيات التى تسلمتها من الجنرال كاترو Catroux عند تعيينها وتصرفت بطريقة غير شرعية ، وذلك بإضافة ١٥٩ ألف مقيم لبنانى خارج لبنان إلى مجموع عدد السكان عند حساب عدد النواب الجديد فى المجلس النيابى حيث أثر ذلك على التوازن بين الطوائف الإسلامية والمسيحية فى الوقت الذى لم يتم فيه التحقق ما إذا كان هؤلاء المهاجرين اللبنانيين يتمشون مع القوانين التى تتعلق بحق الاقتراع اللبنانى(٥٨).

ولذلك اضطر كاترو Catroux أمام هذه الاحتجاجات وتلك الضغوط أن يستقبل وفدا من وجهاء المسلمين واستدعى رسميا المفتى، وقد جابهه هؤلاء باللوم لأنه لم يجتمع معهم قبل ذلك وقدمت له مطالب تتعلق بعزل الحكومة وحذف التعديل الذى تم على قانون الانتخاب ، ومن خلال محادثاته تلك خرج بانطباع وهو أن ثابت اقترف خطأ سياسيا، وهيلو برهن على عجزه فى القيام بواجباته وسماحه بإصدار بيانات مثيرة للجدل ومؤيدة للخلاف مع البريطانيين(٥٩).

ووجه مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر رسالة إلى كاترو الذى كان فى زيارة للمنطقة مستفسرا عن السبب الذى دعا إلى تقوية الخلاف الدينى ولافت نظره إلى المشكلة اللبنانية وضرورة النظر إليها من ناحية علاقة لبنان بالدول العربية وتحقيق الاتفاق التام بين المسلمين والمسيحيين. وتتهم تقارير الخارجية الفرنسية رئيس الوزراء المصرى بالتعصب ، وأنه بمحاولته التوفيقية هذه كان يرمى لإنشاء وحدة عربية تلعب مصر فيها دور الزعامة مشيرة إلى أن بعض المسلمين الموجودين فى مصر فى تلك الفترة كانوا يعارضون تفكير رئيس الوزراء المصرى وتستشهد بمحى الدين النصولى ومنير كريديه ، راجع حول هذا الموضوع عرائض المسلمين لملك مصر . وفى مساء ١٢ تموز أرسل كاترو Catroux إلى زعماء المسلمين مجموعة من الاقتراحات الجديدة. ووضعت بطريقة ترضى تطلعاتهم وتتضمن ما يلى :-

١- تبنى اقتراح مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر فى تقسيم المقاعد فى مجلس النواب بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ٢٩-٢٥ .

٢- تعيين سكرتير دولة مسلم جديد توضع بين يديه السلطة التنفيذية ، أما الدكتور ثابت فيصبح اسميا للدولة وتقلل صلاحياته ويمنع من الوقوف أمام أى مرشح للانتخابات .

٣- يوضع على الرف موضوع المهاجر اللبنانى وينظر المجلس النيابى القادم فى هذا الموضوع .

٤- تقديم تاريخ الانتخابات إلى آب (أغسطس) (٦٠).

وأمام احتجاجات المسلمين الصارخة وإصرار ثابت على موقفه ، توصل الفرنسيون إلى قرار يقوم على أساس إقالة رئيس الدولة ، الأمر الذى اضطر المندوب السامى الفرنسى جان هيللو Helleu إلى إصدار قرار بإقالة أيوب ثابت من رئاسة الجمهورية وتعيين النائب بترو طراد بدلا منه وذلك فى ٢١ تموز (يوليو) ١٩٤٣ ، وكان طراد من طائفة الروم الأرثوذكس وكان تعيينه أيضا بشكل مؤقت وذلك للإشراف على الانتخابات النيابية . وتعيين عبد الله بيهم المسلم السنى أمينا لسر الدولة وأمين عواد المسيحى الماروني معاونا لأمين سر الدولة.

وكان على هذه الحكومة أن تضع حلولا للمسائل الرئيسية التالية:-

١- نسبة المسيحيين إلى المسلمين فى مقاعد المجلس النيابى الجديد.

٢- تاريخ الانتخابات .

٣- الإحصاء الرسمى للسكان (٦١).

وأعقب صدور القرار الفرنسى الجديد بإقالة الحكومة السابقة قبول المسلمين للاقتراحات الجديدة التى قدمها كاترو Catroux أخيرا لهم لكنها أثارت معارضة عنيفة من الاكليروس المسيحى، ولكن تبين أن كاترو Catroux مصمم على وضع الحال الذى أرتاه ولو بالقوة(٦٢).

باشرت الحكومة الجديدة أعمالها ، لكنها لم تتوصل إلى حل قضية نسبة توزيع المقاعد فى المجلس النيابى الجديد وذلك لاختلاف أعضاء الحكومة أنفسهم حول هذا الموضوع، لذلك جرت محاولات للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وكان آخر تلك المحاولات التى قام بها الفرنسيون والقائمة على أساس الاقتراح المصرى الذى اقترحه النحاس باشا ، والذى وافق عليه المسلمون لكن رفضه المسيحيون(٦٣) وتعاون كل من هيللو وسيبيرس الذى زار بطريرك

الموارنة ثم مفتى المسلمين وبعد ذلك أصدر هيللو فى ٣١ يوليو مرسوما يجعل عدد نواب المجلس المدعو لعودة تأسيس الدستور ب ٥٥ نائبا بنسبة ٢٥ للمسلمين و٣٠ للمسيحيين ، على أن يتم إجراء إحصاء فى خلال سنتين من تاريخه ، وهذا أدى إلى ظهور المعادلة الشهيرة ٦ للمسيحيين و ٥ للمسلمين .

وينسب الشيخ بشارة الخورى قضية تسوية النسبة الطائفية فى المجلس إلى النحاس باشا رئيس وزراء مصر الذى اقنع الجنرال كاترو بها (حقائق لبنانية ص٢٥٢) أما أتدمون رباط فيرجع الفضل فيه إلى الجنرال سيبيرس[٦٤].

لقد أدرك الجميع أن ما تم حول قضية نسبة توزيع المقاعد فى المجلس النيابى كان عملا قد دبر بين الإنجليز والفرنسيين وتم فرضه من قبلهم، وفى ٤ آب (أغسطس) نشرت الصحف رسالتين متبادلتين بين رئيس الدولة بيترو طراد والبطريرك الماروني، أعطى فيها الأخير موافقته وبركاته للتنظيمات الانتخابية الجديدة ، وفى ٥ آب (أغسطس) نشر مرسوم جاء فيه أن الانتخابات ستجرى فى يوم ٢٩ آب أى قبل شهر من التاريخ الذى عينه رئيس الدولة السابق[٦٥].

على أثر إعلان موعد إجراء الانتخابات دب نشاط واسع فى جميع المحافظات اللبنانية، وبدأ تشكيل قوائم المرشحين ، وأخذت تقارير الضباط السياسيين البريطانيين المنتشرين فى المناطق اللبنانية تصل إلى المفوضية البريطانية وتغطى الأحداث التى تصاحب هذه المعركة.

ففى موضوع التدخل الفرنسى فى تشكيل المرشحين أشار أحد التقارير أنه حدث تدخل عمدت السلطات الفرنسية فى صيدا وطرابلس نحو اتخاذ خطوات واسعة فى تشكيل قوائم للانتخابات من أولئك الذين يسهل انقيادهم نحو الاتجاه الفرنسى، لذلك وصلت عرائض إلى المسئولين البريطانيين أعقبتها زيارات لهؤلاء المسئولين تستفسر عن العمل الذى ستقوم به السلطات البريطانية لمواجهة التدخلات الفرنسية فى تشكيل قوائم الانتخابات[٦٦].

أن النشاط الواسع للمسئولين الفرنسيين فى الانتخابات خاصة فيما يتعلق فى تشكيل القوائم وغياب النشاط البريطانى أوجد موجة من الإحباط بين السكان فى الوقت الذى بدا الأهالى يشعرون بأن التواجد البريطانى فى هذا المجال ليس كافيا لإيجاد أية حرية حقيقية فى الانتخابات المقبلة ، وقد جاء فى الرسالة المتضمنة لهذا الكلام والمرسلة من الوزير البريطانى السياسى فى زحلة يقول التقرير «لا أحد هنا يعتقد اعتقادا كاملا باستقلال لبنان

أو أن الانتخابات ستكون حرة ومن يرغب فى الوصول إلى البرلمان لابد له من دعم فرنسى أو بريطانى وفى بعض الأحوال يمكن التقليل من التأثير الأمريكى، لأن مئات السنين من الهيمنة الأجنبية قتلت الشعور عند اللبنانيون سيؤثرون القوى الأجنبية على مصالح بلادهم والأشخاص يتابعون أهدافهم القائمة على الأنانية ولتغيير ذلك يحتاج إلى مئات السنين من التربية السياسية(٦٧).

ثم ظهر سخط كبير لدى الرأى العام للتدخل الصارخ فى تشكيل القوائم والتى قام بها القسم السياسى فى المندوبية الفرنسية وذلك عن طريق إصدار هذا القسم تعليماته للمستشارين الفرنسيين وخاصة فى صيدا وطرابلس للتدخل المباشر فى الحملة الانتخابية ، فى الوقت الذى أخذ فيه توفيق عواد أحد أعضاء الحكومة الانتقالية يعمل على توجيه الموظفين الرسميين فى منطقته ليعملوا على محاباته وفى هذا إساءة إلى منصبه (٦٨).

وقد بدا واضحا الصراع البريطانى الفرنسى من خلال الاستعدادات المكثفة للمرشحين للانتخابات النيابية فبدأت الكتلة الوطنية تنشط فى مختلف المناطق مدعومة من فرنسا ، بينما بدأت بريطانيا تدعم الكتلة الدستورية التى رشحها الشيخ بشارة الخورى، كما اتخذت الانتخابات طابعا آخر هو طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربى، بالإضافة إلى أن الانتخابات اتخذت مظهرا سياسيا طائفيا على أساس أن الكتلتين المتصارعتين كانتا تضمان من مختلف الطوائف الدينية .

وبدأت الاتهامات المتبادلة تطلق من كلتا الكتلتين فالدستورين اتهموا أركان الكتلة الوطنية باستسلامهم للفرنسيين وبأنهم ضحوا بمصالح البلاد طمعا بمساعدتهم وأن قوات الآمن الفرنسية سخرت لخدمتهم وأن الأموال وزعت تأمينا لفوز مرشحيهم ، أما الكتلويين فقد اتهموا الدستوريين بان الإنجليز وعلى رأسهم الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears لم يدخروا وسيلة إلا استخدموها لإنجاح مرشحى الدستوريين وأن رئيسهم الشيخ بشارة الخورى تناول أموالا طائلة من مصطفى النحاس باشا أثناء وجوده فى مصر للإنفاق على الانتخابات ، وأنه أعطى وعدا مقابل ذلك أن يوجه سياسة لبنان توجيها عربيا(٦٩) بينما اتهمت اللايدى سبيزر (زوجة الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Spears) كلا من المفوض الفرنسى جان هيللو Helleu ومساعده بوغينز بأنهما تدخلا فى سير الانتخابات النيابية وعملا على تعبئة رجال الدين المسيحى الموالين لفرنسا ، كما أرسلا رجال الأمن إلى كافة المناطق

اللبنانية قبل أسبوع من موعد الانتخابات لإقناع الناخبين وتهديدهم وابتياع ضمائرهم، غير أن اللايدى سبيرز اعترفت بأن الفرنسيين أنفقوا خمسين مليونا من الفرنكات على الحملة الانتخابية فى حين اتهم زوجها بأنه شوهد يجوب الجبال يحمل أكياسا من الذهب (٧٠).

لكن السلطات البريطانية فى لبنان لم تقف مكتوفة الأيدى أمام تلك التدخلات خاصة تلك التى كان يقوم بها ثابت، لذلك اتخذت الخطوات المناسبة لإيصال قلقها إليه حول تدخلاته الصريحة والادعاءات القائلة بأنه ينوى تأجيل موعد الانتخابات وأنه سيزيد من عدد أعضاء المجلس النيابى وإمكانية تغيير المناطق الانتخابية ، ولهذا أعلنت السلطات البريطانية وجهة نظرها حول ذلك (٧١).

كذلك فإن المفوضية البريطانية فى بيروت تعد من أسباب المعارضة التى يبديها ثابت نحو المرشحين التابعين لحزب بشارة الخورى تعود فى جزء منها إلى اعتقاده بأن اتفاقا سريا قد تم بين بشارة الخورى والسلطات البريطانية ، وعلى أساس أن الخورى إذا أصبح رئيسا للجمهورية فإنه سيعمل على ضم لبنان فى اتحاد فيدرالى مع دول عربية إسلامية يشجعه البريطانيون ، وهذا يعنى أن السلطات البريطانية عقدت صفقة مع الخورى تدعمه فى الانتخابات ويضم لبنان إلى ذلك الاتحاد (٧٢).

واستمر التدخل الفرنسي على أشده فى الحملة الانتخابية حتى بعد يوم ١٧ آب (أغسطس) وهو آخر يوم لتقديم طلبات الترشيح ، وكان لابد من مواجهة ذلك من قبل السلطات البريطانية حيث قدم الوزير البريطانى المفوض سيبيرس Edward Spears احتجاجا إلى هيللو Helleu على التدخلات الفاضحة التى كان يقوم بها المسيو بوغيز Boegner والمسيو روزوك Rozek والمستشارين الفرنسيين فى صيدا وطرابلس ، وأجاب هيللو Helleu على ذلك بأن أنكر مجموعة التهم الموجهة للفرنسيين ووجه تهما يقول عنها المفوض البريطانى سيبيرس Edward Spears فى تقريره للخارجية البريطانية أنها تهم ضعيفة ضد الضابط السياسى البريطانى فى طرابلس، ولكن هيللو Helleu أنهى جوابه بأن وعد الوزير البريطانى المفوض بحجز مستشاريه فى بيوتهم حتى نهاية آخر يوم فى الانتخابات ، وكان للاحتجاج البريطانى رد فعل آخر بالإضافة إلى جواب هيللو Helleu وهو طلب هيللو Helleu من أعضاء الحكومة الثلاثية أن يكتبوا رسائل يعلنون فيها أنهم لا هم ولا الموظفين التابعين لهم سيتدخلون فى الانتخابات (٧٣).

وباقتراب موعد الانتخابات قدمت احتجاجات إلى سلطات الحلفاء تشير إلى الإساءات التى تتم أثناء الحملة الانتخابية وخاصة فى منطقة جبل لبنان، كما وصلت من شمال لبنان تلغرافات تحتج على المحاولات الأكيدة التى يقوم بها توفيق عواد والمتعلقة برشوة الإداريين ولهذا فإن التدخل والتحايل كان بدون شك واسعا لكن استطاعت السلطات البريطانية أن تحد من تدخل القوات الفرنسية وقوات الأمن المحلية(٧٤).

ومن الثابت أن الرشوة تفشت أثناء الانتخابات تفشيا كبيرا، وقد كتب الدكتور مصطفى عز الدين فى جريدة النهار عدة مقالات بهذا الصدد تحت عنوان «كيف تستقيم النيابة فى لبنان» أكد فيها انتشار الرشوة مع عدم نفيه وجود وجوه نيابية جديدة (٧٥). أما صحيفة البيرق الموالية لفرنسا ولاميل إده فقد هاجمت الكتلة الدستورية بسبب ميولها غير اللبنانية ، بينما أيدت قائمة الكتلة الوطنية فى جبل لبنان لا لشئ إلا لأن إرادة الأمة تجلت بأحلى المظاهر فى تأييد زعماء هذه الكتلة بالنظر لمبادئهم اللبنانية القديمة الصحيحة على حد قول البيرق(٧٦).

كما أن الفرنسيين والكتلويين اتهموا الدستوريين بأنهم «مرشحون بريطانيون» بينما ذكرت اللايدى سيبيرز Spears بأن البريطانيين لم يساندوا مرشحا معينا ، ولم يتدخلوا بطريقة من الطرق بشؤون الانتخابات ولكنها أضافت بأن القرويين الذين اعتقدوا بأن مرشحيهم الوطنيين كانوا مؤيدين من قبل بريطانيا وأن ذلك لم يسوءهم بل ربطوا ما بين الإنجليز وتحقيق آمالهم الوطنية ، واعتبرت أن انتشار القوات البريطانية فى أنحاء لبنان هى التى أدت إلى حرية اللبنانيين فى الانتخابات ، بينما لم يعترف الفرنسيون بأنهم كانوا مكروهين حتى فى جبل لبنان المسيحى، لكنهم اعتقدوا بأن البريطانيين كانوا وراء ذلك كله ، وأن هذه الحملة الاستقلالية كانت مؤامرة بريطانية وأن الوزير البريطانى سيبيرز Spears كان كبير المتآمرين عليهم فى البلاد (٧٧).

ويلاحظ الدبلوماسى لونغريغ Longrigg أن الفرنسيين بذلوا كل ما فى وسعهم من أساليب للتأثير على الناخبين فى المدن والأرياف وأن عمليات الانتخابات أسفرت عن نجاح أنصار فرنسا فى المعاقل المارونية مقابل خصومهم فى المناطق الأخرى(٧٨) وفيما يتعلق بنتائج انتخاب الدورة الأولى التى تمت فى ٢٩ آب (أغسطس) فقد أسفرت الدورة الأولى عن نجاح مرشحين عديدين ، وأن قوائم المرشحين التى دعمت من الفرنسيين فى شمال لبنان وجنوبه والبقاع نالت هزيمة قاسية ، ومن ناحية أخرى فإن القائمة التى شكلت من قبل المسيو بوغيز

لمعارضة جورج ثابت والتى تضمنت اثنان من الرؤساء السابقين الفرد نقاش والدكتور أيوب ثابت ورئيس الوزراء السابق رياض الصلح نالت فوزا ساحقا ، أما فى الجبل فقد حقق ثمانية من سبعة عشر مرشحا أغلبية واضحة منهم سبعة من جماعة أميل اده (الكتلة الوطنية) وواحد وهو كميل شمعون من جماعة بشارة الخورى (الكتلة الدستورية) بينما لم ينجح رئيسا الكتلتين المتنافستين بشارة الخورى واميل اده إلا فى الدورة الثانية (البالوتاج) ، بعد أن اشتد الصراع بين الكتلتين وكثرت فى محافظة جبل لبنان نفقات الانتخابات ولعبت التدخلات الفرنسية والإنجليزية دورها الفاعل ، كما تدفقت عشرات الألوف من الليرات من الجانبين لشراء الأصوات (٧٩). غير أن الانتخابات انتهت بصورة رئيسية بنجاح كاسح ومهم للكتلة الدستورية التى يرأسها بشارة الخورى ضد الكتلة الوطنية التى يرأسها أميل اده (٨٠).

والواقع أن التنافس الفرنسى- البريطانى لم ينته بانتهاء الانتخابات النيابية إنما استمر وبرز بوضوح فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، فقد استمرت فرنسا تدعم مرشحها للرئاسة أميل اده ، بينما قامت بريطانيا بدعم مرشحها بشارة الخورى، غير أن بشارة الخورى نفى هذه التهمة بقوله «أن السلطة الفرنسية أصرت على مخاصمتى ، ولم أجر أى اتصال مباشر بالسلطة البريطانية وكل ما كنت أعرفه أنها لاتنظر إلى أميل اده بعين الرضى(٨١)، بينما أكد كمال جنبلاط(٨٢) أنه كان للبريطانيين اليد الطولى فى إيصال أعضاء الكتلة الدستورية إلى المجلس النيابى عام ١٩٤٣ ثم إلى الحكم ، وأن الجنرال سبيرس Edward Spears تدخل لدى السفارة البريطانية فى بيروت ودوائر الاستخبارات لديها لمناهضة أميل اده، وأضاف جنبلاط أنه كان بين أعضاء الكتلة الدستورية من اتصفوا بالوطنية الصحيحة والعروبة السليمة، وبعضهم عرف أيضا باتصالاته الأجنبية وعلاقاته المباشرة بدوائر الاستخبارات البريطانية بعد أن كانت لديهم ارتباطات سابقة بالدوائر الفرنسية.

وفى هذا الجو من الصراع السياسى والمحلى والعربى والدولى بدا كل من بشارة الخورى واميل اده بممارسة نشاطهما للوصول إلى منصب الرئاسة وبدأت المناورات أولهما لجوء أميل إده إلى طرح اسم الرئيس بترو طراد ليكون بديلا عنه وعن بشارة الخورى مدعيا أن القبول به ينهى الخلاف بين الموارنة ، غير أن بشارة الخورى رفض هذا الاقتراح ، وراح يجتمع ببعض النواب وبينهم عبد الحميد كرامى وعادل عسيران فأكد لهما استعداده للتعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد فى حال وصوله لرئاسة الجمهورية ، ولكنه رفض اقتراحهما بتوحيد

العلم والجيش والتمثيل الخارجي مع سوريا ، ورأيت فى ذلك تجاوز للحدود فرفضته بكل صراحة »، فأوضحا له بأن أميل اده قبل اقتراحهما ، فرد بشارة الخورى بأن الوعد شئ والتنفيذ شئ آخر(٨٢).

ثم بعد ذلك تزايدت المناورات السياسية بين القوى الفاعلة ، ففى ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ وقبل انتخابات الرئاسة بأيام قليلة، اقترح الجنرال سيبرس Spears على بشارة الخورى بحضور النائب هنرى فرعون الانسحاب لكميل شمعون أو حميد فرنجية أو يوسف اسطفان أو أمين السعد ، ولكن تبين أن هذا الاقتراح كان مجرد مناورة بريطانية انطلت على الفرنسيين ، وكانت تهدف إلى إجبار فرنسا على القبول ببشارة الخورى(٨٣)، ذلك لأن الفرنسيين ما كانوا ليوافقوا على نجاح كميل شمعون ، وقد أوضح المفوض الفرنسى جان هيللو Hellio لبشارة الخورى «أن كميل شمعون هو خويصة الإنجليز وأنا باسم فرنسا أطلب منك أن ترجع عن تنازلك لمصلحته(٨٤).

والحقيقة أن المناورات استمرت بين الفرنسيين والبريطانيين واللبنانيين إلى أن اقتنعت فرنسا على مضض بأن وصول بشارة الخورى إلى الحكم يبقى أفضل وأقل خطورة من وصول كميل شمعون و«خويصة الإنجليز» وفى هذا ذكر اميل اده بأن الفرنسيين لم يكونوا معادين للشيخ بشارة الخورى وذلك اعتمادا على ما جاء فى مذكرات الجنرال كاترو Catroux «أن الشيخ بشارة الخورى لم يكن خصما لنا بل بالعكس كان فى جميع أدوار حياته السياسية صديقا مخلصا لفرنسا» (٨٥).

ثم أن بشارة الخورى نفسه ذكر بأنه ما أن اقترب موعد انتخابات الرئاسة حتى زاره موظفان فرنسيان كبيران وعرضا عليه مساعدة المفوض السامى بأصوات النواب الذين ينتمون إلى الموظفين الفرنسيين وتحمل بعض النفقات ، وكان بشارة الخورى حريصا بدوره على استمالة بعض القوى الدينية المارونية ، وقد ذكر سعيد فريحة بأنه مر على منزل بشارة الخورى ورأى أمامه عشرين ظرفا ، فقرأ على الظرف الأول اسم غبطة البطريرك وعلى الثانى اسم أحد المطارنة ، فقال له سعيد فرنجية ألم تنته بعد من الدفع ؟ فأجاب بشارة بأنه جرت العادة أن تدفع لرجال الدين شيئا من المال مقابل إقامة قداس ، ورأى سعيد فريحه أن بشارة الخورى لم ير وسيلة لتحقيق إقناع رؤساء الدين بعدم محاربة ترشيحه للرئاسة أنجح من استعمال المال(٨٦).

ومن جهة ثانية لابد من الإشارة إلى أن رياض الصلح وبعض القوى السياسية الإسلامية لم تكن تؤيد وصول بشارة الخورى للرئاسة الأولى مما دعا سوريا إلى التوسط لإقناع تلك القوى لتأييد بشارة الخورى ، وقد حرص الرئيس السورى شكرى القوتلى ورئيس وزرائه سعد الله الجابرى- نسيب رياض الصلح- ووزير خارجيته جميل مردم بك على إرسال وفد خاص مؤلف من لطفى الحفار وعفيف الصلح وسواهما إلى بيروت وسبب الحرص السورى على التوسط فى هذا الموضوع صادر من وعود بشارة الخورى فى القاهرة للوفدين السورى والمصرى بأنه سيعمل على تعزيز التعاون العربى إلى أقصى حد، وبالفعل فقد اجتمع لطفى الحفار وعفيف الصلح بكل من رياض الصلح وعبد الحميد كرامى وسامى الصلح وصائب سلام وانتهى الاجتماع بالموافقة على تأييد بشارة الخورى، وكان للموقف السورى أثر واضح فى تغيير موقف الزعامات الإسلامية الذين ساهموا فى تشكيل جبهة قوية لمساندة الشيخ بشارة الخورى وكان رياض الصلح على رأس هذه الجبهة ، ومن ثم فقد عقد اجتماع ضم بشارة الخورى ورياض الصلح وعبد الحميد كرامى وصائب سلام أعلنوا فيه أن بشارة الخورى هو مرشحهم الوحيد لرئاسة الجمهورية (٨٧).

وقد ذكر بشارة الخورى أن أميل إده استمر فى مناوراته حتى آخر لحظة ، فقد اقنع إده رئيس الوزراء الأسبق سامى الصلح بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ ، ورأى بشارة الخورى أن هذه ألعوبة سبق أن لعبها أميل إده مع الشيخ محمد الجسر عام ١٩٣٢ غير أن هذه الألعوبة فشلت .

واستكمالا لعملية انتخاب بشارة الخورى للرئاسة فقد اجتمع فى منزله فى بيروت فى ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أغلبية النواب الموالين، وكتب عبد الحميد كرامى وثيقة بترشيح بشارة للرئاسة ، وكان أول من وقع عليها كرامى نفسه ثم وقع عليها رياض الصلح وصائب سلام، مجيد أرسلان، أحمد الأسعد وغيرهم، وبذلك بدأ بشارة الخورى ليل ٢٠-٢١ يعد الخطاب الرئاسى الذى سيلقيه أثر انتخابه لرئاسة الجمهورية ، واثقا بذلك من نجاحه (٨٨).

وبموجب الدستور اللبنانى فكان يجب على المجلس النيابى الجديد أن يجتمع فى ٢١ أيلول (سبتمبر) وكانت الأنظار قد بدأت تنصب على من سيكون الرئيس ، وبدأ أن السلطات الفرنسية ستعطى دعمها للدكتور أيوب ثابت والذى تعتبره الزعيم المفضل لدعمه فكرة استقلال لبنان المسيحى، أما بشارة الخورى فبالرغم من أن النتائج العكسية التى حصل عليها فى انتخابات الجبل إلا أنه كون رصيدا شعبيا واسعا (٨٩).

وفى ٢١ أيلول (سبتمبر) عقد المجلس النيابى جلسته الأولى التى ترأسها رئيس السن النائب جورج زوين فانتخب المجلس النائب صبرى حماده رئيسا للمجلس النيابى ، ثم بدا الاقتراع لرئاسة الجمهورية، وبين المرشحين أميل اده وبشارة الخورى وأيوب ثابت والفرد نقاش وبترو طراد والثلاثة الآخرون كان حظهم من الفوز قليلا فى البداية فقد ظهر أن الصراع سيكون عنيفا بين اده والخورى ، وكان الدستوريون حلفاؤهم مقتنعين من الحصول على الانتصار على اده الذى كان معروفا بدعم الفرنسيين له، كذلك فقد أدرك الكثيرون بأنه فى حالة هزيمة اده فإنه سيشكل معارضة قوية داخل البرلمان ضد الخورى، ولذلك بدا البحث عن مرشح آخر للرئاسة وغير حزبى ، لكن هذه الجهود لم تثمر ، وعندما اتفق الوزير البريطانى المفوض وهيللو Helleu كاقتراح أخير أن ينسحب كل من اده والخورى وذلك لتجنب نزاع دائم فى البرلمان يمكن فى النهاية أن يضر بمستقبل البلاد(٩٠).

وانتهت النتيجة بانتخاب ٤٤ نائبا بشارة الخورى لرئاسة الجمهورية من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٤٧ نائبا ، هذا وقد كشف عن ثلاث ورقات اقتراع بيضاء ، كما غاب عن الجلسة كل من أميل اده وكمال جنبلاط ، أسعد البستانى، جورج عقيل ، أحمد الحسينى، عبد الغنى الخطيب، حبيب تلحوق، وهم نواب الكتلة الوطنية ، كما غاب عنها النائب أيوب ثابت ، أما جورج زوين وأمين السعد فرغم أنهما من الكتلة الوطنية فقد حضرا الجلسة وانتخبا بشارة الخورى(٩١).

وبذلك تم انتخاب بشارة الخورى رئيسا للجمهورية وقد اعتبر نجاحه انتصارا للقوى الوطنية واعتبر كاترو Catroux أن نجاح بشارة الخورى كان نتيجة للاتفاقات التى تمت بين الزعامات السورية والعربية وليس نتيجة لاتفاق بشارة الخورى مع الزعماء المسلمين واللبنانيين(٩٢).

مع العلم أن بشارة الخورى قد قرر قبل انتخابه التعاون مع رياض الصلح باعتباره أول أحد العاملين فى سبيل استقلال لبنان(٩٣) بالإضافة إلى هذا الواقع يمكن القول بأن انتخابات الرئاسة أكدت أيضا تبعا للاتجاهات العربية والدولية والتدخلات فيها أن الصراع لم يكن طائفيا بقدر ما كان سياسيا ، لاسيما وأن مجموعة من النواب المسلمين أيدوا أميل اده المعروف بتعصبه الطائفى والمعادى للعروبة.

وعلى أى حال فقد استقبل انتخاب الخورى بترحيب كبير من معظم اللبنانيين وانتهى الاعتقاد الذى كان سائدا بأن المجلس النيابى منقسم إلى قسمين متعادلين بين زعامتين متقاربتين ، وتأكد لدى الجميع بأن الخورى سيدشن سياسة وطنية معتدلة مبنية على التحرر

التدريجى من الهيمنة الفرنسية، وانتخاب الخورى كان معناه أن الهيمنة الفرنسية فى لبنان أصيبت بضربة عنيفة لأنه منذ بدء الحملة الانتخابية فإن المفوضية الفرنسية تداخلت بشكل واضح لمصلحة أميل اده (٩٤).

كذلك فإن انتخاب الخورى أدى إلى ارتياح لدى جميع اللبنانيين ماعدا أولئك الذين رغبوا لأسباب خاصة بهم فى دولة تكون السيادة فيها لفرنسا كما أن الرئيس الخورى، أخذ يعبر فى أحاديثه عن الصداقة وعلاقات الجوار مع البلاد العربية وضرورة التماسك بين الجماعات السياسية فى لبنان واعتبرت أحاديثه تلك دلالة على أن لبنان سيشارك فى مشاريع الوحدة العربية(٩٥).

أما النتيجة المباشرة لانتخاب الخورى فكانت تشكيل وزارة رياض الصلح فى ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ (تم تشكيل الوزارة على النحو التالى رياض الصلح (سنى) رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، حبيب أبو شهلا (روم أرثوذكس) نائبا لرئيس الوزارة ووزيرا للتربية والعدل، كميل شمعون (ماروني) وزيرا للداخلية والبريد والبرق، سليم نقلا (كاثوليك) وزيرا للخارجية والأشغال ، عادل عسيران (شيعى) وزيرا للاقتصاد ، مجيد أرسلان (درزى) وزيرا للدفاع والصحة . ولقد تمثلت فيها جميع الطوائف الدينية أكثر مما تمثلت فيها الاتجاهات السياسية، وذكر الرئيس بشارة الخورى من أنه ارتؤى اختيار وزيرين من الكتلة الوطنية هما جورج زوين وجبرائيل المر، غير أن أميل اده رفض اشتراكهما فى الحكم(٩٦).

وفى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ عقد المجلس النيابى جلسة ألقى فيها رياض الصلح بيانه الوزارى، وقد حرص كل من الوزير البريطانى المفوض Spears وقنصل مصر أحمد رمزى بك على ضرورة هذه الجلسة ، عالج فيه جميع الأمور التى تهم الدولة والمواطنين على السواء لتحرير الدستور من كل النصوص التى تكرس الانتداب الفرنسى وتنظيم الحكم الإدارى والوطنى ليصبح حكما صالحا تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالى الدستورى، وتطرق للتعاون مع الدول العربية المجاورة لأن لبنان ذو وجه عربى كما أشار الصلح فى بيانه إلى أسلوب الحكم فى المستقبل وضرورة تعديل الدستور وإلغاء الطائفية والقضاء على مساوئها لأنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية التى يتألف منه الشعب اللبنانى كما ركز البيان على بعض التعديلات فى السياسة الداخلية والخارجية، ومن أهمها تعديل الدستور على أساس إلغاء تلك الفقرات التى لاتتناسب مع الاستقلال ، واعتبار اللغة العربية هى اللغة الرسمية للبلاد وإصلاح النظام الانتخابى(٩٧).

وكان لهذا البيان أثر كبير على فئات الشعب لأنه أوجد طريقة نحو الاستقلال وتوحيد الصفوف، كما أنه اعتبر بمثابة اتفاق بين المسلمين والمسيحيين على عدد من المبادئ الأساسية(٩٨) وبعد إلقاء البيان الوزارى ناقشه مجموعة من النواب، وحاولت المعارضة المدفوعة من أجل أميل اده عدم وضع برنامج الحكومة للتصويت لكن هذا الاقتراح هزم ووضع البرنامج للتصويت وتمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة بلغت اثنين وخمسين صوتا ثم انتهت الجلسة بإعطاء الحكومة الثقة(٩٩).

والحقيقة أن الحكومة اللبنانية عقدت عزمها منذ البدء على تقليص النفوذ الفرنسى بتعديل الدستور اللبنانى ، بما يضمن استقلال لبنان عن فرنسا فسعى رياض الصلح أولا إلى صبغ لبنان بالصبغة العربية فأصدر تعميما وزع على مختلف الدوائر الرسمية طلب فيه استخدام اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة للبلاد جاء فى تعميم رئيس الوزارة رقم ١٢٥ ما يلى «أرجو من حضراتكم أن تصدروا التعليمات اللازمة إلى جميع الدوائر التابعة لوزارتكم بأن جميع المخابرات والمعاملات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرر من الآن فصاعدا باللغة العربية التى هى لغة البلاد الرسمية وذلك عملا بالعهد الذى قطعته الحكومة على نفسها فى البيان الوزارى»(١٠٠).

ومما لاشك فيه أن ظهور حكومة وطنية فى لبنان كان ضربة قوية للسلطات الفرنسية، ولذلك بدأت المناوشات بين هذه الحكومة وتلك السلطات منذ تشكيلها ، ففى حفلة العشاء التى أقامها الرئيس اللبنانى الشيخ بشارة الخورى وحكومته للمندوب السامى ومستشاريه السياسيين ومن ضمنهم المسيو شاتانيو السكرتير العام للمندوبية ، أخبر المسيو هيللو Hel-leu الرئيس بوضوح بأنه لن تتم تنازلات للحكومة اللبنانية حتى يتم إلغاء الانتداب عن طريق عقد معاهدة ، وحدث نقاش مع رئيس الحكومة رياض الصلح الذى ذكر بأن الاستقلال كان قد تم إعلانه ، فأجابوا هيللو Helleu بأنه لن يتم تسليم السلطات للحكومة اللبنانية قبل انتهاء الحرب وعقد معاهدة، ثم حدثت مجادلة بين الطرفين وبدا أن موضوع المعاهدة محور النقاش ، وانتهت المجادلة بدون نتيجة وأصبح الانطباع السائد عند هيللو Helleu بأن كلا من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لن يوقع على معاهدة مع لجنة التحرير الفرنسية تحت أية ظروف(١٠١) .

وفى ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ أصدر رئيس الوزراء أوامره باستبدال الأوامر العسكرية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية ، كما تألفت لجنة خاصة لوضع المصطلحات

اللازمة لأفراد الدرك والشرطة باللغة العربية، بالإضافة إلى ذلك فقد قرر رئيس الوزراء فتح مدرسة ليلية لتعليم الموظفين الذين لايتقنون العربية مبادئ هذه اللغة وكانت أول نتيجة لاستخدام اللغة العربية فى المعاملات الحكومية تعطيل عمل المستشارين الفرنسيين الذين لم يعد بوسعهم أن يشتركوا فى الإشراف والمراقبة على سير إدارات الدولة كما أدت إلى أنه فى ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عارض جان هيللو Helleu استخدام العربية مكان الفرنسية وأن ذلك يعتبر مخالفا لصك الانتداب ، ومخالفا لنصوص الدستور اللبنانى، كما أن صك الانتداب لايخول للبنان حق تعديل الدستور منفردا (١٠٢).

وذلك لأن الانتداب لايزال موجودا وأن فرنسا ستستمر فى حمل المسئوليات المعطاة لها من الانتداب ولايمكن التخلص منه إلا من قبل عصبة الأمم أو تحل محلها هيئة دولية أخرى، ولذلك فإن لجنة التحرير الوطنى الفرنسية سوف لن تسمح بأى تعديل فى الدستور من جانب الحكومة اللبنانية وتستنكر أية مناقشة لهذا الموضوع فى المجلس النيابى ، وأضاف هيللو Helleu فى رسالته «بأن لجنة التحرر الوطنى الفرنسية على استعداد للبحث مع الحكومة اللبنانية ترتيبات معينة يمكن أن تسهل تطوير لبنان إلى الاستقلال الكامل وأن فرنسا لاتزال مصممة على وضع أسس عامة للعلاقات اللبنانية الفرنسية (١٠٣).

لم توافق الحكومة اللبنانية على ما جاء فى رسالة هيللو Helleu وأخذت تتعرض لضغط شديد من قبل المجلس النيابى لفتح باب المناقشة حول تعديل الدستور كجواب عليها، كذلك حاول رئيس الوزراء أن يحث الفرنسيين على سحب تلك الرسالة التى اعتبرت تهديدا للحكومة اللبنانية ، لكن الفرنسيين رفضوا سحبها ، واعلم المسيو شاتانيو رئيس الحكومة بذلك ، وكرد فعل لهذا الرفض سلمت الحكومة اللبنانية المسيو شاتانيو مذكرة تحوى أربعة مطالب هى:

١- المندوبية الفرنسية فى بيروت يجب أن تتحول إلى شعبة دبلوماسية .

٢- يجب أن يحصل لبنان على سيادته الحقيقية.

٣- جميع المطالب والخدمات التى تدار حاليا من قبل المفوضية يجب أن تنتقل إلى الحكومة اللبنانية .

٤- عائدات المصالح المشتركة يجب أن تعطى للحكومة اللبنانية والسورية، وألحقت بهذه المذكرة نسخة من اتفاق حول هذا الموضوع تم مع الحكومة السورية (١٠٤).

كما ذكر الرئيس تقى الدين الصلح بخصوص معارضة المحامين الموارنة الذين يتقنون الفرنسية ويجهلون العربية وسواهم من المنتفعين رفضوا حركات تعريب الدولة لأنهم كانوا ضد الاستقلال وضد إلغاء المحاكم التى يترافعون بها وهؤلاء هم اليسوعيون المؤمنون بالحماية الفرنسية ، وأضاف قائلا «هذه الجرثومة اليسوعية انطفأت بصورة مؤقتة لدى اليسوعيين والمتعصبين غير أنها عادت لتنمو شيئا فشيئا بعد اغتيال رياض الصلح : وبالفعل فقد اعتبر البعض أن تعريب لبنان هى مسألة خطرة وهو أخطر قرار بحق الشعب المسيحى لأنه أعطى الشرعية القومية لمن يريد تعريبه بالقوة(١٠٥).

وبالرغم من أن السياسة البريطانية كانت مؤيدة للعهد الاستقلالى الأول، غير أن تقريرا بريطانيا صادر فى ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ، كشف عن مدى انتقاده لفقرات من البيان الوزارى لاسيما حول اللغة العربية كلغة رسمية فى الدولة، فأشار التقرير إلى أن اللغة الفرنسية لاتقل أهمية عن اللغة العربية وأنه كان من الأفضل عدم تركيز رئيس الوزراء على هذه النقطة بقوة، وأن استخدام اللغة الفرنسية أو عدم استخدامها هو موضوع يجب أن يتم عبر الاتفاق ، ثم أشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بموضوع إحلال الموظفين اللبنانيين مكان الموظفين الفرنسيين ، كما أشار إلى أن وزير العدل يحضر لمشروع إلغاء المحاكم المختلطة ، بينما يحبذ الفرنسيون بقاء هذه المحاكم بسبب ارتباطهم الدولية (١٠٦).

أما فيما يختص بالدستور اللبنانى فقد عزم رياض الصلح على تعديله وفاء بتعهداته لاسيما أنه سبق أن أشار فى بيانه الوزارى أنه لابد من تعديله، بحيث يصبح ملائما كل الملائمة لمعنى الاستقلال وفيه ما يجعل لغير الشعب اللبنانى وممثليه الشرعيون مشاورة فى تسيير شؤونه (١٠٧).

وكانت الحكومة اللبنانية منذ أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ قد أبلغت المفوض السامى الفرنسى هيللو Helleu عزمها على استلام جميع المصالح اللبنانية وتحويل المفوضية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية ، غير أن لجنة الجزائر رفضت تحقيق ذلك ما لم يوقع على اتفاق بين البلدين يحدد العلاقات بينهما (١٠٨).

وفى ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ قامت الحكومة اللبنانية بالرد السامى على رسالة هيللو Helleu وقد صيغ الرد بتعبير معتدله فى بدايتها لكنها أنهيت بتعبير عنيف واستعملت كلمة السفير بدل المندوب للتعبير عن منصب هيللو Helleu على أساس أن لبنان دولة مستقلة

، وفى ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، وجهت اللجنة الوطنية رسالة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية تعلمهم أن الفرنسيين لن يسمحوا بإجراء أى تعديل فى الدستور اللبنانى من جانب واحد(١٠٩).

وتلقى الصحافيون اللبنانيون دعوة من مدير قلم المطبوعات الفرنسى للحضور إلى دائرة المطبوعات لإعلامهم بذلك البلاغ ونشره فى صحفهم دون مناقشة سواء فى الاجتماع معه أو على صفحات الصحف (١١٠)، كما أن المسئول العسكرى الفرنسى دافيد David سلم البلاغ نفسه إلى رئيس الوزراء الذى أنكر حق فرنسا فى التدخل فى الشؤون الداخلية اللبنانية ، كما أن بعض الصحف اللبنانية أيضا أشارت إلى حق لبنان بتعديل دستوره (١١١). غير أن مجلس الوزراء أصدر بلاغا بعد ظهر ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، اعتبر فيه أن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية وفقا لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور ، ثم قدم مجلس الوزراء للمجلس اللبنانى مشروع تعديل الدستور فى بعض مواده التى تتعارض مع استقلال لبنان(١١٢).

وكان هيللو Helleu قد سافر إلى الجزائر للتشاور وحث رياض الصلح قبل سفره على تأجيل أى عمل إلى ما بعد أسبوعين ، وفى الجزائر تشكلت لجنة مؤلفة من ديجول وماسيغلى Massigli مفوض الشئون الخارجية وكاترو Catroux وأعطت هيللو Helleu تعليمات «بأن لاتتم بأى حال من الأحوال نقل السلطات والخدمات التى تقوم بها فرنسا فى لبنان على أساس الانتداب حتى تصل فرنسا إلى تنظيم تعاقدى مع لبنان يقوم على أساس معاهدة تنظم العلاقات بين الطرفين بشكل عام» وعندما طلب هيللو Helleu من اللجنة أن تحدد موقفها من شرعية تعديل الدستور اللبنانى من طرف واحد وهو الحكومة اللبنانية والبرلمان اللبنانى ، أجابت اللجنة على ذلك «بأن التعديل لايتم إلا عن طريق اتفاق مع ممثلين فرنسيين ، ولذلك فإن لجنة التحرير الوطنى الفرنسية لن تعترف بشرعية تلك التعديلات إذا تمت».

وفى طريق عودته حيث وصل إلى القاهرة علم هيللو Helleu بأن المجلس النيابى سيناقش لائحة التعديلات بعد ظهر ذلك اليوم ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣، فاتصل تليفونيا بالحكومة اللبنانية وأعلمها «بأنه سيكون فى بيروت بعد ظهر غد وهو يطلب تأجيل الجلسة حتى يعود لأنه يحمل تعليمات من لجنة التحرير الوطنى الفرنسى تحوى اقتراحات نتيجة اتصالاته معها» .

ومن جهتهم فإن الفرنسيين حاولوا إقناع رياض الصلح بالعدول عن تنفيذ قرار تعديل الدستور ولكنه رفض طلبهم ، فما كان منهم إلا أن حاولوا إقناع ٧١ نائبا بالتغيب عن جلسة تعديل الدستور التي حددت فى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ وذلك لتعطيل الجلسة، كما أن المفوضية الفرنسية أظهرت من خلال هذه الممارسات بأنها غير راضية إطلاقا فى إنهاء انتدابها عن لبنان ، ورأى كاترو Catroux أن أقصى ما تسمح به المفوضية هو إبدال الانتداب بمعاهدة تستوحى من بنود اتفاقية ١٩٣٦ ، كما سعى بعض كبار الموظفين الفرنسيين فى المفوضية الفرنسية مثل بار ودافيد وشانيتيو إلى إقناع بعض النواب بعدم القبول بتعديل الدستور وبممارسة الضغوط عليهم أحيانا(١١٣).

وفى ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ اجتمع ١٢ نائبا فى مكتب الرئيس الأسبق أميل اده(١١٤)، الذى اتصل بمدير الأمن العام غونيه وأخبره أن الجماعة حضروا ، فما كان من غوتيه إلا أن طلب منهم عدم حضور جلسة تعديل الدستور، غير أن عددا من النواب رفضوا وأصروا على حضور الجلسة وإقرار التعديل رغم التهديد الفرنسى لهم (١١٥). والحقيقة أن المجلس النيابى كان فى هذه الفترة ينقسم إلى ثلاث مجموعات مجموعة تتصرف بوحى من وطنيتها اللبنانية ، ومجموعة تتصرف بوحى من السياسية الفرنسية ومجموعة ثالثة تتصرف بوحى من السياسة البريطانية ، وقد صرح النائب أحمد الحسينى الموالى لاميل اده بالقول «لاأريد أن استبدل سيدا بسيد ودولة منتدبة عرفناها بدولة منتدبه بريطانية نعرف عنها الشئ الكثير»(١١٦).

وكان جواب الحكومة اللبنانية على كل ذلك هو انعقاد جلسة مجلس النواب فى مساء ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، وتغيب عنها النواب أيوب ثابت وأحمد الحسنيى ودو كالوسيان ، واقترح كل من أميل اده وجورج عقل وأسعد البستانى فى بداية الجلسة إحالة مشروع التعديل إلى لجنة خاصة لمراجعته فرفضت الحكومة الاقتراح وأيدها المجلس النيابى فى ذلك فانسحب أميل اده من الجلسة قبل مناقشة مشروع التعديل ، ثم أقر ٤٨ نائبا من المجلس المشروع وبالإجماع وتغيب سبعة عن حضور الجلسة. وقد تناول التعديل المواد (١) و ١١ و ٥٢ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٥ و ١٠٢، وقضت التعديلات بإلغاء المواد والفقرات المتعلقة بالانتداب والدولة المنتدبة ، كما أنها جعلت اللغة العربية لغة رسمية وحيدة فى لبنان(١١٧).

واعتبر الوزير البريطانى المفوض الجنرال سبيرس Edward Spears أن هذا التعديل هو السبب المباشر للأزمة السياسية اللبنانية ، وعندما وصل هيللو Helleu إلى بيروت فى

اليـوم التـالى علق على ذلك بقـوله «سـأدرس القـرارات وسـأتخـذ الإجـراء المناسب لهـذا التحدى»(١١٨).

وعلى الفور وقع رئيس الجمهورية على مشروع التعديل ونشر فى اليوم الثانى فى الجريدة الرسمية ليصبح نافذ المفعول(١١٩) وفى مساء يوم ٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ تناول هيللو Helleu العشاء مع الوزير البريطانى المفوض الجنرال سبيرس Edward Spears فـذكـره الأخير «أن يتـجنب أى عمل يمكن أن يؤدى إلى اضطرابات عامة أو إجراءات من شأنها أن تؤثر فى المجهود الحربى، ووعد هيللو Helleu سيبيرس بأنه لن يقدم على أى عمل(١٢٠).

فإذا به يصدر قرارا فى ١٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، رقم (464 / F.C) عـلـق بموجبه العمل بالدستور اللبنانى وحل المجلس النيابى وألغى التعديلات الدستورية، ثم أصدر فى اليوم نفسه قرارا ثانيا يحمل الرقم (465 / F.C) عين بموجبه أميل اده رئيسا للجمهورية والحكومة بصفة مؤقتة (١٢١).

وفى ليل ١٠-١١ تشـرين الثانى (نوفـمبر) ١٩٤٣ نفذ هيللو Helleu خطتـه فى اعـتـقال وسـجن رئيس الجمـهورية ورئيس الوزراء ثم الوزراء ، سليم تقلا ، كـميل شـمـعـون ، عـادل عسيران، والنائب عبد الحميد كرامى ونقلوا جميعا إلى قلعة راشيا (١٣٦)، ويذكـر Edward Spears أنه عندما اعتقل الفرنسيون بشارة الخورى اعتقلوا معه نجله ووضعوه فى السرداب وأخذوا يوجـهون له إهانات كقولهم (ابن الكلب ، ابن الإنجليزى) وقد أكد بشـارة الخورى بنفسه هذه الحادثة(١٢٢).

ولما انتشرت أخـبـار ذلك أغلقت الحوانيت فى بيروت وحـدث اضطراب شـعـبى وأطلق الفـرنسـيون النار على المتظاهرين ، وفى يوم ١١ تشـرين الثانى (نوفـمـبر) ١٩٤٣ أعلن منع التجـوال وفرض الأحكام العرفـية، ولما حاول الرئيس أميل اده تشكيل حكومتـه رفض جـميع السياسيين مشاركته الحكم، ولما حاول إشراك بعض المديرين العاملين أعلنوا أيضا رفضهم الاشتراك فى الحكم وأصدروا بيانات بهذا الخصوص(١٢٣).

بينما كان أميل اده لايستطيع فى هذه الفترة الخروج إلى الشوارع إلا بحماية الدبابات والسيارات العسكرية الفرنسية ، ولذا فقد حاول هيللو Helleu تهدئة الأوضـاع بإسناد رئاسة الوزراء إلى سـامى الصلح- وهو مسلم وابن عم رياض الصلح- غير أنه رفض هذا العرض قـائلا «إنى ملتـزم بموقف رفـاقى وإنى أصـر على اسـتـقـلال البلاد وإخـلاء سـبيل المعـتـقلين فورا(١٢٤).

وفى صباح ١٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ وصل تقرير هيللو Helleu عن الإجـراءات التى قام بها إلى لجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر وكانت وجهة نظر كاترو Ca-troux أن العمل الذى قام به هيللو Helleu لايمكن تبريره لاشرعيا ولاسياسيا ولا أخلاقيا ، ولذلك يجب أن يستدعى حالا، بينما كانت وجهة نظر ديجول هى دعم إجراءات هيللو Helleu، ثم تقرر أن يذهب كاترو Catroux بنفسه إلى لبنان لدراسة الموقف (١٢٥).

وفى ١٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ اجتمع ٣٤ نائبا فى منزل النائب صائب سلام، وقد اتخذوا عدة قرارات لدعم الحكومة واعتبروا أن الدستور اللبنانى لايزال قائما، وأن حكومة أميل اده غير شرعية ، وفى الوقت نفسه عقد مؤتمر وطنى فى بيروت للبحث فيما يجب اتخاذه، وقد تم انتخاب لجنة تنفيذية لمتابعة الموضوع (تكونت اللجنة التنفيذية على النحو التالى: سليم إدريس، جورج حنا، محمد خالد، حبيب روبير، مصطفى بيضون ، رئيف أبى اللمع، فريد طليع ، إلياس اليفقليني، يوسف عطية ، ميثال فرعون، أحمد الداعوق، نقولا بستلايس ، سليم الطيارة ، سعيد فريحه ، رينيه سرسق ، محسن الدين النصرلى، محمد على بيهم، إبراهيم الأحدب، عبد الرحمن سحمراني، أمين الحلبى، إيلى خياط ، تقى الدين الصالح، جورج ريس، إبراهيم عودة ، الياس طرابلسى، كمال خير، مصباح بحصيلى، إيلى فارس، سامى عبد الملك، جورج عاقورى، ارتين ماديان) وقد استنكر المؤتمر الإجراءات الاستبدادية الصادرة عن المندوبية لجنة فرنسا، واعتبر أن الحكومة الشرعية هى وحدها دون سواها صاحبة الحق للتكلم والمفاوضة باسم لبنان(١٢٦).

وكان طلاب مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية والجامعة الأمريكية يتظاهرون ضد السلطة الفرنسية ، وقتل منهم الطالب هانى غندور كما جرح ابن وزير تموين سوريا، ثم قام مفتى الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد والمطران المارونى اغناطيوس مبارك وصلا إلى منـزل Edward Spears وقد طلبا منه الدعم والتأييد ، ثم طلب منه المطران مبارك باسم المسيحيين التدخل المسلح وكان حينذاك يهتز بشئ من السخط والهياج (١٢٧).

كما شاركت المرأة اللبنانية بعدد من المظاهرات منددة بالفرنسيين طالبة من Edward Spears إرسال برقية احتجاج باسم المرأة اللبنانية إلى رئيس وزراء بريطانية(١٢٨) وذكر كاترو أن جان هيللو Helleu قد وحد لبنان كله ضد فرنسا فى ليلة واحدة(١٢٩).

فقد بدأت الحركة الشعبية ضد السلطة الفرنسية فى منطقة البسطة فى غربى بيروت ثم ما لبثت أن امتدت إلى الجميزة وما جاورها من شرقى العاصمة ثم امتدت إلى عدد من المناطق

اللبنانية ، وبالفعل فقد كانت أحداث ١٩٤٣ فرصة ليحقق اللبنانيون أمانيهم خاصة وأن الرأى العام أخذ يتقارب كثيرا وبدأ اللبنانيون ينسجمون ويتوافقون (١٣٠).

ولما كانت فرنسا قد حاولت تثبيت صفوف اللبنانيين على أمل إيجاد حوادث تمكنهم من استمرار انتدابهم ، وكان محمد جميل بيهم قد اقترح فى اجتماع المؤتمر الوطنى فى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ إرسال وفد من المؤتمرين لمقابلة البطريرك الماروني انطون عويضة لإطلاعه على تطورات الأوضاع قبل أن يتصل به الفرنسيين وعملائهم ، وبالفعل اتصلوا به الفرنسيون وحاولوا إقناعه بأن حركة المقاومة ليست إلا حركة إسلامية قصدوا بها طغيانهم وإضعاف المسيحيين (١٣١).

ولما بشعر الفرنسيون بفشل مساعيهم مع البطريرك الماروني عمدوا إلى بث الفتن الطائفية وبذلوا جهودهم لحصر نطاق الثورة فى المناطق الإسلامية (١٣٢)، لتأكيد وجهة نظرهم القائلة بأنها ثورة إسلامية ، ثم بدأت السلطات الفرنسية بث الشائعات المغرضة بين الفئات الإسلامية والمسيحية والتى اتخذت طابعا طائفيا(١٣٣) أما فيما يختص بالصحافة اللبنانية فقد كانت منقسمة إلى عدة اتجاهات سياسية فبعضها مؤيد للفرنسيين والبعض الآخر معاد لهم، وقد كانت صحف البيرق والبشير وصوت الأحرار والشرق وسوريا الصادرتان باللغة الفرنسية تدعم موقف فرنسا وقد تعرضت هذه الصحف لغضب المتظاهرين الذين رموها بالحجارة والقنابل مما اضطروا إلى الإقفال ، كما قامت السلطات الفرنسية بإقفال أربعين صحيفة وكان هذا أمرا صعبا على اللبنانيين المعادين لفرنسا، ولذا قرر الشباب الوطنى اللبنانى إصدار صحيفة لاتحمل اسما أو عنوانا سوى علامتى استفهام ؟؟ وكانت لها دور كبير فى إزعاج السلطات الفرنسية وتوعية المواطنين ، وعمدت السلطات على تشويه هذه الصحيفة فأصدرت صحيفة مزورة تحمل نفس الاسم وهى علامتان استفهام وكانت تطبعان فى المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين باللغة العربية واللغة الفرنسية وتوزع بكثرة فى أنحاء لبنان وكانت تهاجم الحركة الوطنية الشعبية(١٣٤) .

وفى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ أعلن فى الجزائر بأن الإجراء الذى قام به هيللو Helleu اتخذ بدون علم لجنة التحرير الوطنى الفرنسية ، لكنه فى اليوم التالى لهذا الإعلان أخبر هيللو Helleu مؤتمرا صحفيا فى بيروت بأن اللجنة المذكورة هى التى اتخذت القرار وأنه أوضح لديجول بأن الشعب اللبنانى سيقوم باضطرابات إذا نفذ الإجراء المتعلق باعتقال

وسجن رئيس الجمهورية ومجلس الوزارة ولكن الجنرال ديجول طلب منه أن يستمر فى ذلك(١٣٥).

وفى الوقت ذاته وجه القائم بأعمال الوزير البريطانى المقيم فى الجزائر مذكرة للسلطات الفرنسية هناك جاء فيها «إن الحكومة البريطانية لن توافق على تفاقم الحالة فى لبنان وإن تتحمل قيام اضطرابات خطيرة فى هذا البلد خلال الحرب ، لأنه فى مثل هذه الحالة فإن الحكومة البريطانية مضطرة للتدخل فى النهاية بواسطة القوات البريطانية لإعادة النظام(١٣٦).

وفى اليوم نفسه أيضا تلقى رينيه ماسيغلى R. Massigli وزير الخارجية فى اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة، مذكرة من روجرز ماكنز R. Makins الوزير البريطانى جاء فيها «أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها بوجه من الوجوه أن توافق على خطورة الحالة فى الشرق ، ولاتهضم وقوع اضطرابات جديدة أثناء الحرب ، والحكومة ترى ضرورة تدخلها عسكريا لإعادة الهدوء إلا إذا سحبت فرنسا مندوبها هيللو Helleu وأطلقت سراح المعتقلين »(١٣٧).

ونلاحظ من خلال هذه المذكرة حدة الصراع والتنافس البريطانى الفرنسى على لبنان ، بحيث وصل إلى إمكانية التدخل العسكرى البريطانى، وفى الوقت نفسه كان الجيش التاسع البريطانى قد وزع فى لبنان إعلانا هاما جاء فيه أن السلطات البريطانية لاتؤيد اعتقال الحكومة اللبنانية وأن البريطانيين سيحافظون على الوعود التى قدمت عندما انتزعت البلاد من القوات الفيشية (١٣٨).

وفى ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ وصل كاترو Catroux إلى القاهرة واستدعاه الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط كاسى Casy والذى كان قد عاد من بيروت لتوه وأخبره بأن الحكومة البريطانية تعتبر أن الحالة فى لبنان خطيرة جداً ، وأى تأخير من جانبه فى حل المشكلة سيضطر بريطانيا إلى التدخل العسكرى، وأجابه كاترو Catroux بأنه لم يقبل أى تدخل أجنبى فى موضوع الخلاف الفرنسى اللبنانى»(١٣٩).

ومنذ اللحظة التى وصل فيها كاترو Catroux إلى بيروت فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣، تأكد له قوة الرأى العام فى لبنان وجدية بريطانيا فى تصرفها مع الأزمة، ثم تأكد له هذا الموقف بعد أن اجتمع مع الوزير البريطانى المفوض وبعد مشاورات أجراها مع أصحاب الشأن من الزعماء الدينيين المحليين ووجهائهم ، كذلك فإن أحدا منهم لم يعط جوابا إيجابيا

بأنه على استعداد لدعم أميل اده الرئيس المعين أو يعلن أنه يحبذ ما قام به هيللو حتى البطريرك الماروني أبدى معارضته ولم يوافق على الإجراءات الفرنسية الأخيرة ، كل ذلك جعل كاترو Catroux وغيره من أعضاء لجنة التحرر الوطني الفرنسية يدركون فى النهاية خطورة الموقف(١٤٠).

كما أن إطالة مدة الأزمة أدى إلى التأثير على الأحوال ونفاد الصبر أخذ يتسع ومظاهر الثورة تزداد وزعماء الفلاحين فى البقاع بدوا يتسلحون وينظمون أتباعهم وينسقون مع أى انتفاضة تحدث فى أى مكان آخر فى لبنان، ولاحظت السلطات البريطانية أن اللبنانين أخذوا يصعدون من حركتهم لإعطاء الذريعة لإجراء تدخل عسكرى مضاد ضد الفرنسيين ، فقد استطاع الوزيران اللذان كانا خارج الاعتقال جمع عدد كبير من الأتباع من قرى الجبل وجعلوا من قرية بشامون مأوى لهم وأعلن الوزيران فيها أنهما يمثلا الحكومة الشرعية ، فى الوقت الذى تابع فيه مجلس النواب اللبنانى المنحل عقد جلساته فى البيوت الخاصة واعترف بحكومة بشامون ، وأصدر جملة قرارات مهمة من ضمنها إلغاء العلم اللبنانى القديم واستبداله بعلم جديد يرمز إلى استقلال لبنان(١٤١) .

وفى ١٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ عاد المعتمد البريطانى كيزى Casey من القاهرة إلى بيروت واجتمع بالجنرال كاترو Catroux وسلمه بحضور الوزير المفوض سيبيرز Ed-waed Spears إنذارا من بريطانيا والحلفاء تضمن أنه فى حالة عدم إنهاء الأزمة فإن الجيش البريطانى مضطر للتدخل العسكرى لتوطيد الأمن وإعادة الأوضاع اللبنانية إلى طبيعتها ، وأن حكومة صاحب الجلالة قد أطلقت يد وزير الدولة البريطانى كيزى Casey فى حرية التصرف وإعلان الأحكام العرفية فى لبنان وتسلم قائد الجيش التاسع مهمة الأمن، وأنه إذا لم يخل سبيل رئيس الجمهورية والوزراء قبل الساعة العاشرة من صباح الاثنين ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ فإن الجيش البريطانى يتولى هذه المهمة » ونحن نؤكد أن تدخل بريطانيا ليس له هدف خاص أو إبدال نفوذ فرنسا بنفوذ بريطانيا » وفى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر ١٩٤٣ تسلم سيبيرز Edward Spears برقية من كيزى Casey عالج فيها الموقف اللبنانى كما أشار إلى مسؤولية الإنجليز الدولية حيال الوضع الراهن فى لبنان(١٤٢).

وكانت أجهزة الإعلام الفرنسية قد بدأت تتهم البريطانيين بأنهم يعملون للسيطرة على سوريا ولبنان وأن Edward Spears هو المحرك الأول فى المؤامرة البريطانية ورأى

الفرنسيون أنهم إذا تخلصوا من سيبيرز Edward Spears فعندئذ يصبح كل شئ على ما يرام فى لبنان، ولهذا فإنهم حاولوا اغتياله ولكنهم فشلوا فى تحقيق ذلك ، وذكر كاترو Ca-troux أن سيبيرز Spears كان طموحا ويود أن يصبح الرجل الأول الذى يكون له الفضل التاريخى فى إزاحة فرنسا عن الشرق، لاسيما وأن الشرق العربى كان تحت سيطرة العسكرية، غير أنه لم يرد أن يقلد النازية فيدوس فرنسا علنا ، كما ذكر بانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية فأوضح بأن سيبيرز Spears ساهم كثيراً فى دعم لانحة بشارة الخورى تحت ستار إنقاذ البلاد من الفرنسيين وإعطاء اللبنانيين استقلالهم ، وقد تعهد بشارة الخورى حينئذ مقابل هذا التأييد أن يسير فى ركاب السياسة البريطانية . هذا وقد شعر كاترو بأن الصراع ليس بين الفرنسيين واللبنانيين والدول العربية بقدر ما هو صراع بين الفرنسيين والإنجليز(١٤٣).

وفى هذه الفترة تساءل ونستون تشرشل W. Churchill رئيس الوزراء البريطانى عن سبب إقدام فرنسا على حركة اعتقال رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه ، وكيف يمكن لها أن تفسر رغبتها فى إجلاء الألمان عن أراضيها وهى تبشر بالاستعمار فى غير بلادها ، ورأى أن الحل يكمن فى تدخل بريطانى- أمريكى لحل الأزمة التى خلقت «لنا الفرصة السانحة أمام الرأى العام العالمى لنبحث جديا أمر ديجول ولنوقفه عند حده ، ورأى تشرشل ضرورة إطلاق سراح رئيس الجمهورية وبقية المعتقلين ، فإذا رفض ديجول هذا الحل نبادر إلى إلغاء اعترافنا باللجنة الوطنية الفرنسية ووقف القوى العسكرية الفرنسية الموجودة فى أفريقيا، ولقد أصدرت أوامرى للجنرال ويلسون أن يكون على استعداد لفرض النظام والهدوء فى لبنان(١٤٤).

ومنذ ذلك الوقت بدا الموقف البريطانى الحازم يعطى ثماره المرجوة وتأثيره الفاعل حيث أصدرت لجنة التحرير الوطنى الفرنسية تعليماتها بإطلاق سراح رئيس الوزراء والوزراء بالإضافة إلى عبد الحميد كرامى، كذلك أعلن بان المسيو هيللو Helleu سيستدعى من بيروت وفعلا تم إطلاق سراح جميع المعتقلين يوم ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، فاستقبلت لبنان ذلك بابتهاج عظيم والعلم الفرنسى الثلاثى الألوان مع شجرة الأرز مزق أرضا بعدإنزاله عن المبانى الحكومية واستبدل بالألوان الوطنية الأحمر- الأبيض- الأحمر مع شجرة الأرز، وفى اليوم نفسه عاد رئيس الجمهورية والوزراء إلى مكاتبهم فى المبانى الحكومية وزاولوا وظائفهم الرسمية ، وأعيد فتح البرلمان وأعطى رئيس الوزراء أوامره بإنهاء الاضطرابات(١٤٥).

وعلى ضوء ذلك بدأت الحياة السياسية تعود إلى حالها السابقة وصدرت نشرة باسم منظمتي النجادة والكتائب تطلب من الشعب اللبنانى حل الاضراب واستئناف الحياة العادية(١٤٦).

وفى مساء ذلك اليوم أذاع كاترو Catroux كلمة فى راديو المشرق بين فيها الأسباب التى جعلت لجنة التحرر الوطنى الفرنسية تقوم بإجراءاتها الأخيرة(١٤٧).

موقف الدول من هذه الأزمة :

كان لعملية الاعتقال أصداء دولية تشكلت فى الاستنكارات والاحتجاجات التى وجهها المحليون وكذلك بالإنذار الأول الذى وجهه سيبيرز إلى هيللو يوم الاعتقال، يذكره بوعده الشفوى وكلام الشرف الذى أكده خلال الحفلة التى أقيمت على شرف الملك اليوغسلافى ، بأنه سيتجنب كل ما من شأنه أن يعكر الأمن، ثم يضيف قائلا «وأنا أترك لغيرى الحكم على عملك هذا بأن تعطى وعدا وتنقضه بعد ساعات قليلة ومن العسير أن يتصور المرء إجراءات تعكر الأمن وتعرقل مجهود الحرب فى هذه البلاد أكثر من عملك» .

ولقد جاء موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الذى أعلن موقفه فى ١٦ نوفمبر مماثلين للموقف البريطانى ، وبالنسبة للأمريكيين فالجدير بالذكر أنهم تعاونوا مع البريطانيين لإنهاء الأزمة اللبنانية لأن ذلك يضاعف من نفوذهم فى الأوساط اللبنانية خاصة وهم لم يوقعوا على صك الانتداب ، ولهذا فقد وجد الأمريكيون الفرصة سانحة لهم لإبداء معارضتهم للفرنسيين عندما تعرض طلاب الجامعة الأمريكية فى بيروت لنيران الجنود الفرنسيين وجرح منهم أكثر من عشرة طلاب، الأمر الذى أدى إلى إدخال جنود أمريكيين إلى بيروت بحجة حماية الجامعة الأمريكية والمفوضية الأمريكية أيضا . وفى منتصف شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى اللجنة الفرنسية فى الجزائر تضمنت تحذيرات شديدة اللهجة وتهديدات فى حال استمرار التعنت الفرنسى الذى لا يضر بفرنسا ولبنان فحسب ، وإنما بجميع دول الحلفاء الذين لايريدون الانشغال عن الحرب العالمية الدائرة فى أوربا وبقية بلدان العالم ، وقد أوضح شابان Chapin المسؤول فى وزارة الخارجية الأمريكية ، فى مذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية بأن فرنسا تحافظ على مصالحها أكثر وأفضل إذا أعطت الاستقلال للبنان فورا ، عوضا عن إصرارها على الانتداب ، إذ أنها لو اعتمدت سياسة استعمارية فهى لن تنتظر انفجار الجماهير ضدها فحسب ، بل أن الحكومة

الأمريكية ترى أيضا بأن الاضطرابات تضر بمجهود الحلفاء العسكرى، خاصة وأن الشعوب تنتظر تحقيق وعود أمريكا الهادفة إلى تقرير مصير تلك الشعوب(١٤٨) ، ويقول كاترو فى هذا الصدد «اتفق الأمريكيون والإنجليز على خطة واحدة ضدنا»(١٤٩).

أما الاتحاد السوفيتى فقد أبدى تأييده للبنانيين فى أزمتهم لاسيما وأن السوفيات كانوا يعانون من وطأة الاحتلال الألمانى لأراضيهم ، بالإضافة إلى تحالفهم - المؤقت- مع الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك منذ الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفيتى فى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤١ ، وكان لابد من اتخاذ موقف موحد وبالفعل فقد أرسلت حكومة الاتحاد السوفيتى مذكرة لكل من المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أعلنت فيها تأييدها لوجهة نظرهما حيال قضية لبنان وأنها تقف إلى جانب الشعب اللبنانى لنيل استقلاله الحقيقى كما طالبت المذكرة بإطلاق سراح المعتقلين(١٥٠).

أما بالنسبة للموقف العربى من أزمة تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ، فقد استطاعت الدول العربية التحرك لدعم موقف لبنان إما بإيحاءات بريطانية وإما من منطلقات عربية ، فبعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قامت المظاهرات الصاخبة فى سوريا والعراق ومصر وفلسطين(١٥١).

كما قام تحسين قدرى القائم بالأعمال العراقى فى بيروت بإرسال مذكرة إلى جان هيلو Helleu أكد فيها أن ما قام به يعتبر عملا شاذًا ، وأن العراق حكومة وشعبا يحتج بشدة على العمل الذى قامت به فرنسا فى لبنان (١٥٢).

أما الملك فاروق ملك مصر فقد أرسل رسالة إلى رئيس الجمهورية تسلمتها الحكومة المؤقتة فى بشامون أيد فيها قضية لبنان ومما قاله فيها «أننا لواثقون بأن الشعب اللبنانى بالغ فى ظل الكرامة والحرية والشرف ما هو جدير به من سيادة ومجد ، ولست فى حاجة لأن أؤكد لفخامتكم أن الشعب اللبنانى يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومة وشعب مصر فى ساعة الشدة والحرج التى تمر»(١٥٣).

وفى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ وهو عيد الجهاد الوطنى فى مصر، ألقى مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى خطبة ندد فيها بالفرنسيين ، وحيا فيها الحركة اللبنانية الاستقلالية وطالب الدول العربية بدعم القضية اللبنانية ، كما قدم مذكرة إلى الجنرال ديجول قال فيها «فإذا لم تعد الحالة فى لبنان إلى وضعها المنطقى فإن مصر تعيد النظر في موقفها من فرنسا على ضوء الحوادث الجارية»(١٥٤).

كما أن الشعب المصرى بجميع فئاته لاسيما الفئة المثقفة منه من طلاب الجامعات قد قاموا بتنظيم المظاهرات الصاخبة تأييدا للبنان وتجاوبا مع إخوانهم الطلاب اللبنانيين»(١٥٥).

وكان الجنرال كاترو Catroux قد وصل إلى القاهرة فى ١٥ تشرين (نوفمبر) ورفض فى البدء زيارة النحاس باشا، أما مباحثاته مع كيزى Casey المعتمد البريطانى للشرق الأوسط، فقد انتهت إلى إصرار كاترو على استمرار الانتداب الفرنسى وركز على آثام الجنرال سيبيرز الذى ينبغى أن يستدعى إلى بلاده جنبا إلى جنب مع المفوض هيللو Helleu (١٥٦).

أما فيما يختص بالموقف السورى فقد بدأت حركة مظاهرات واسعة النطاق مؤيدة للبنان ، وكانت الحكومة السورية برئاسة سعد الله الجابرى تراقب الوضع اللبنانى ثم ما لبثت أن وجهت إنذارا إلى كاترو فى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) طالبت فيه إرجاع الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه فى لبنان ، وإلا تتحملون وحدكم المسؤوليات.

كما أبرق الملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية محتجا على سياسة الفرنسيين ، ووقف اليمن وشرقى الأردن إلى جانب لبنان ، وقد أرسل الأمير عبدالله أمير شرقى الأردن رسالة إلى البطريرك الماروني أيد فيها لبنان ضد الممارسات الفرنسية ، ونظرا للموقف العربى المؤيد للبنان، اتخذت السلطات الفرنسية قرارا يمنع دخول الصحف العربية إلى لبنان غير أن هذا القرار لم يمنع تسرب بعض الأعداد لاسيما من فلسطين إلى الداخل(١٥٧).

وكان لابد من حدوث خطوة مهمة كانت السلطات الفرنسية تتردد فى أجرائها وهى الاعتراف بشرعية الحكومة اللبنانية بعد إطلاق سراح رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته ، وأمام الضغط البريطانى العنيف على لجنة التحرر الوطنى الفرنسية لإعطاء اعتراف رسمى بالحكومة اللبنانية ، وفى توصية من الجنرال كاترو لتلك اللجنة ، فإن اللجنة وفى وقت متأخر من مساء يوم ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) أعطت الصلاحية لكاترو بإبلاغ رئيس الجمهورية بهذا الاعتراف وقد وصله ذلك وبصورة رسمية فى صباح يوم ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر)(١٥٨).

وبعد هذا الاعتراف الرسمى بالحكومة اللبنانية ظهر واضحا قوة موقف الرئيس اللبنانى وحكومته، ومع ذلك فقد أبدى المسئولون اللبنانيون رغبتهم فى الوفاق وتجنبوا التحريض فى تصريحاتهم ، وفى ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) حدث اجتماع ضم من الجانب اللبنانى الرئيس بشارة الخورى ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ومن الجانب الفرنسى الجنرال كاترو والمسيو

بـارت Bart المفوض الجديد للبنان، وفى هذا الاجتماع لم يتطرق كاترو إلى موضـوع المعاهدة وكان هذا اتجاها جديدا، فقد عبر عن شعوره فى إمكانية حل كثير من المسائل بطريقة ودية ، فى الوقت الذى يمكن فيه إعطاء فرنسا وضعا مميزا وهو ما اعترفت به بريطانيا سابقا، لكن الرئيس اللبنانى ومن معه رفضوا أن يرتبطوا بشئ من هذا مع الفرنسيين وبعد مشاورات مع باقى أعضاء الحكومة اللبنانية توصلت الحكومة اللبنانية إلى نتيجة وهى أن أى اعتراف بذلك سيستغله الفرنسيون إن عاجلا أو أجلا(١٥٩).

وقـبل عـودة كـاترو إلى لبنان والتى تمت فى ١٦ كـانون الأول (ديسـمبـر) ١٩٤٣ وذلك للتفاوض مع الحكومة اللبنانية من أجل تسوية تنهى الأزمة السياسية فى لبنان ، حدثت عملية تطهير فى الوظائف القيادية الفرنسية فى لبنان وقد شملت كل من بوغنز Boegner وبايلين Baelon ، كذلك اجتمع المجلس النيابى فى أول ديسمبر وللمرة الأولى منذ الأزمة الأخيرة وحضر الاجتماع أربعة وأربعون نائبا وبعد قراءة محاضر الجلسات التى عقدت فى خارج قاعة البرلمان أكد رئيس الوزراء أن الحكومة اللبنانية لم تعترف بالانتداب ولن تعترف به ثم قال أمام النواب «للبنان الحق فى أن يكون حرا وأن استقلاله قد تأمن من قبل تعهدات الحلفاء وميثاق الأطلنطى(١٦٠).

وفى ٢٤ كانون الثانى (يناير) ١٩٤٤ تم توقيع على البرتوكول الخاص بتسليم المصالح المشتركة Interet Communs ، وفى نفس الوقت أوضح الوزير البريطانى أنتونى ايدن بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال لبنان وسوريا وضمنت هذا الاستقلال وهى لم تفكر قط فى التراجع عن هذه الخطة، كمـا أوضح له «أنكم أصدقـائنا والفـرنسـيون هم أيضـا أصدقائنا وأنه ليكون أدعى بكثير لراحة وزير الخارجية الذى هو أنا أن توافقوا إلى إيجاد حل فيما بينكم للمسائل التى تفرقكم»(١٦١).

وهذا القول فى رأينا يشير إلى أن بريطانيا لن تتدخل للضغط على فرنسا من أجل سحب قواتها من لبنان بل تنتظر من لبنان وفرنسا أن يتفقا معا على حل هذا الموضوع ، كما أوضح كميل شمعون الوزير اللبنانى المفوض فى لندن لإيدن وزير الخارجية البريطانية بأن فرنسا تريد أن تفرض على لبنان معاهدة تضمن لها مركزا ممتازا فى بلاد الشرق، فكرر إيدن مجددا موقفه السابق مطالبا بإيجاد تسوية بين لبنان وفرنسا .

الهوامش

١- محمد كمال الدسوقي : الحرب العالمية الثانية، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٨ ، ص١٢٣ .

٢- فيشي Vichy مدينة صغيرة قرب باريس اتخذت مقرا لحكومة فيشي ١٩٤٠-١٩٤٤ التي حكمت فرنسا بعد سقوط باريس في الحرب العالمية الثانية والتي ألفها المارشال بيتان .

3- George Kirk; The Middle East in The War , Survey of International Affaires, 1939-1946 (London Oxford Universty, Press, 1952, p. 86 .

٤- كان بيتان قد تسلم الحكم في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ بعد استقالة رينو .

٥- للإطلاع على النص الكامل لبنود الهدنة انظر:

The Bulletin of Internaional News, Vol XVLL, No 13 , June 29 , 1940 ,p. 780.

٦- حول هذه الأهمية لبريطانيا راجع:

Winston Churchill ; The Second World War , vol . 5 . (London Cassel and Company ltd, 1965 . p. 390 .

٧- للإطلاع على موقف الفرنسيين الأحرار حول هذا الموضوع: راجع الجنرال ديجول : مذكرات عن الحرب العالمية الثانية ج (١) تعريب خيري حماد، بغداد مكتبة المنار، ١٩٦٤ ، ص٢٤ .

8- Stephen Hemdy Longrigg; Syria and Lebanon Under Mendate (London Oxford Universty), Press, 1958 , p. 56 .

٩- للاطلاع على هذه الخطة راجع ، . Churchill Winston , vol , 5 p. 296

10- The Bulletin of International News: vol XVLL , No 14 , July 13, 1940 , p. 18 .

١١- كان الجنرال دانتيز قد عين القاضي الفرد نقاش رئيسا للدولة ، كما تشكلت وزارة برئاسة أحمد الداعوق ، راجع : بشارة خليل الخوري: الخوري: حقائق لبنانية، ثلاثة أجزاء حريصا ١٩٦٠ / ١٩٦١ الجزء الأول ، ص٢٣٨ .

١٢- حول هذه النجدات وتأثيراها الإيجابي على الحلفاء راجع :

Albert Hourani ; Syria and Labanon , A Political Eaay (London Oxford Universty, Press, 1945 , p. 239 .

١٣- للاطلاع على نص هذه الشروط انظر George Kirk; Op. cit. p. 314.

14- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangéres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 42 . p. 231.

15- H. M. Wilson ; Eight Years Overseas 1939 -1947 (London Hatchinson , 1948), pp. 113 114 .

16- Archives Diplomatique Minister des Affaires , Etrangeres Series, Repport a La Socicte des Nations sur la situation de La Syrie et de Liban. 1945 .

17- Winston Churchill ; Op. cit, vol , 3 , p. 297 .

١٨- شارل ديجول : مذكراته السياسية ج٢ ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص٢٣٩ .

19- Archives diplomatique Minster des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939 - 1945 . Comite National sur La situation de la Syrie et de Liban . 1945 . p. 124 .

٢٠- بشارة الخورى : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، حريصا ١٩٦٠ / ١٩٦١ . الجزء الأول، ص٢٣٨ . (فى برقية من كاترو إلى ديجول يذكر أن حكومة الداعوق قد تشكلت فى ٢ / ١٢ / ١٩٤١ بمعاونه ارثوذكس ، ١ روم كاثوليك ، اقليات بروتستانت ، وتشير البرقية أن الحكومة استقبلت بالترحيب رغم معارضة تجمع بشارة الخورى والبطريرك لها) .

21- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie .

Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francias Symbole (M.A.E) C. N. F. vol 40 . p. 53-54 . 75 . et vol 42 . pp. 136-137 .

22- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie .

Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francias Symbole (M.A.E) C. N. F. vol. 40 . p. 166 .

23- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie .

Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francias Symbole (M.A.E) C. N. F. vol. 41 . p. 5 de Catroux a Francelib .

24- Foreign Offic F.O . 371 / 31471 . E 369 / 207 / 89 Confidental General Spears to Minister of State (Cairo) Beirut Febraury 26 , 1942 .

25- Foreign Office. 371 / 31471 . E . 3331 / 369 / 207 Confidental , Issued by . Syria to Mission April, 4, 1942 .

26- Archives Diplomatique, Ministeres des Affaires , Etrangeres series, Levant Syria Liban 1920, 1945 .

27- Foreign Office . 371 / 31471 . E . 2276 / 207 Confidental , Issued by . Syria to

Mission , No , 9 , April , 1942 .

28- Foreign Office . 371 / 31471 . E . 2691 / 207 . Secret No 10 , Issued by . Syria to Mission , 22 . May . 1942 .

29- F. O . 371 / 31473 . E 3331 / 207 / 89 . Confidental , No , 11 , May . 30 , 1942 .

30- F. O . 371 / 31474 . E 4347 / 207 / 89 . Confidental , No , 16 . July 3, 1942 .

31- F. O . 371 / 31474 . E 4507 / 207 / 89 . Confidental , No ,17 , July . 7 , 1942 .

32- Foreign Office . 371 / 31474 . E . 4507 / 207 No , 8 , Issued by . Syria to Mission , July , 31 . 1942 .

33- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 41 . p. 111 .

34- F. O . 371 / 35174 . E 845 / 27 / 89 , February 16 . 1943 .

35- F. O . 371 / 35147 . E 719 / 27 / 89 , Secret No , 44 , February , 3 , 1943 .

36- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 41 . p. 321 .

37- F. O . 371 / 35175 . E. 300 / 27 / 89 , Secret No, 48, March 3 , 1943 .

38- F. O . 371 / 35176 . E . 1708 / 27 / 89 , Secret No , 49 , March 10 , 1943 .

39- F. O . 371 / 35176 . E . 1589 / 27 / 89 , Secret No, 49 , March 17 , 1943 .

40- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 41 . p. 262.

41- F. O . 371 / 35176 . E, 1708 / 27 / 89 . Secret , No , 49 . March 11, 1943 .

42- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 42 . p. 231 .

43- Minister des Affaires , Etrangeres series, Repport a la societe des Nations sur la situation de la Syrie et de Liban . 1943 . vol . 31 . p. 1231 .

44- Stephen Hemdy Longrigg , op. cit . p. 295 .

45- Edward Spears ; Fullilment of a Mission Syria and Lebanon , United Empire XXXVI . 1977 . p. 47 .

46- F. O. 371 / 35176 . E , 1918 / 27 / 89 . Secret , No , 52 . March 31 , 1943 .

47- F. O. 371 / 35177 . E , 2642 / 27 / 89 . Secret , No . 57 . Apr 28, 1943 .

48- F. O. 371 / 35177 . E, 2798 / 27 / 89 . Confidental , No , 58 . May 6, , 1943 .

49- Edward Spears ; Op. cit. p. 143 .

50- F. O. 371 / 35177 . E, 2965 / 27 / 89 . Secret , No , 57 . May 19, 1943 .

51- Georg Kirk ; Op. cit, p. 162 .

52- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National . vol 31 . p. 1231 .

53- Minister des Affaires , Etrangeres series, Repport a la societe des Nations sur la situation de la Syrie et de Liban . 1926- 1950 . vol . 12 . p. 341 .

٥٤- بشارة خليل الخورى : حقائق لبنانية ، المصدر السابق ج ١ ، ص٢٤٦ .

55- F. O . 371 / 35177 . E, 3691 / 27 / 89 . Secret , No . 64 . July 6, 1943 .

٥٦- محمد جميل بيهم : لبنان بين المشرق والمغرب ١٩٢٠-١٩٦٩ ، بيروت ١٩٦٨ ، ص١٢٢ .

٥٧- كمال صليبي: تاريخ لبنان الحديث ، بيروت ، دار النهار، ١٩٨٤ ، ص٢١٧ .

58- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1920-1945 . vol 2 . p. 321 .

59- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Sympole (M. A. E) C. N.F. vol 43. p. 143.

60- F. O . 371 / 35179 . E, 4142 / 27 / 89 . Secret , No , 67 . July 14 , 1943 .

٦١- بشارة خليل الخورى : حقائق لبنانية ، المصدر السابق . ج١ ، ص٣٢٧ .

62- F. O . 371 / 35179 . E, 4281 / 27 / 89 . Secret , No , 68 . July 21 , 1943 .

63- F. O . 371 / 35179 . E, 4459 / 27 / 89 . Secret , No , 69 . July 20, 1943 .

64- Admon : La formotion Historique , du Laban Politique et Censtitutionnel . e. Roabbarto . p. 452 .

65- F. O . 371 / 35179 . E, 4611 / 27 / 89 . Secret , No , 70 . 1, Augest , 1943 .

66- F. O . 371 / 35180 . E, 4990 / 27 / 89 . Secret , No , 62 . 1, Sep , 1943 .

67- F. O . 371 / 35175 . E, 845 / 27 / 89 . Secret , No , 45 . Feb, 10 , 1943 .

68- F. O . 371 / 35180 . E, 5104 / 27 / 89 . Secret , No , 75 . 1, Sep , 1943 .

٦٩- يوسف مزهر : المرجع السابق ، ج٢ ص١٠٧٦ .

٧٠- اللايدى سيبرز : قصة الاستقلال فى سوريا ولبنان ، تعريب منير البعلبكى، بيروت، ١٩٧٤، ص٧٦ .

71- F. O . 371 / 35180 . E, 5104 / 27 / 89 . Secret , No , 75 . 1, Sep , 1943 .

72- F. O . 371 / 35177 . E, 2484 / 27 / 89 . Secret , No , 56 . 8, April , 1943 .

73- F. O . 371 / 35181 . E, 5810 / 27 / 89 . Secret , No , 74 . 1, Sep , 1943 .

74- F. O . 371 / 35180 . E, 5104 / 27 / 89 . Secret , No , 75 . 1, Sep , 1943 .

٧٥- انظر مقالات الدكتور مصطفى عز الدين فى جريدة النهار، العدد ٢٧٨٠ ، ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ، والعدد ٢٧٨٢ ، ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ، العدد ٣٧٦٣، ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .

٧٦- البيرق ، العدد ٣٧٦٣ ، ٦ تشرين الأول (أكتوبر ١٩٤٣) .

٧٧- اللايدى سيبيرز : المرجع السابق ، ص٧٨ .

78- Stephen Hemdy Longrigg , Op. cit, p. 329 .

٧٩- بشارة الخورى: المرجع السابق ، ج١ ، ص٢٥٦ .

80- Arab World Political and Diplomatic History 1900 . 1957 , vol 2, 1942, 1952 .
29 August 1943 .

٨١- بشارة الخورى : المرجع السابق ، ج١ ، ص٢٥٨ .

٨٢- كمال جنبلاط (١٩١٧-١٩٧٧) أحد الزعماء السياسيين البارزين فى لبنان دخل المجلس النيابى لأول مرة عام ١٩٤٣ ، وفى أول مايو ١٩٤٩ أسس الحزب التقدمى الاشتراكى ، كان أحد زعماء ثورة عام ١٩٥٨ ضد عهد كميل شمعون، ولعب دورا بارزا فى كل العهود السياسية ، وتبوأ مناصب وزارية أكثر من مرة، كما لعب دورا فاعلا فى أحداث لبنان ١٩٧٥-١٩٧٦ وترأس الحركة الوطنية، له عدة مؤلفات فى السياسة والأدب ، اغتيل فى ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧ .

أنظر ، كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص٢١ .

٨٢- بشارة الخورى: المرجع السابق، ج١ ، ص٢٥٨ .

٨٣- يوسف مزهر : المرجع السابق، ج٢ ، ص١٠٨٣ .

84- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Sympole (M. A. E) C. N.F. vol 43. p. 112.

85- G. Cat roux; Op. cit . p. 239 .

٨٦- بشارة الخورى : المرجع السابق ج١ ، ص٢٦٤ .

٨٧– مذكرات سامي الصلح: المرجع السابق، ص٢٣١ .

٨٨– بشارة الخوري : المرجع السابق ، ج٢، ص٢٦٥ .

٨٩– يوسف مزهر : المرجع السابق ، ج٢ ، ص١٠٨٥ .

90- F. O. 371 / 35182 . E, 5567 / 27 / 89 . Secret , No , 76 . 22 , Sep , 1943 .

٩١– بشارة الخوري : المرجع السابق ، ج٤ ص٢٧ ، ١ .

92- A. Williams , Britain and France in the Middle East and North Africa. p. 321 .

93- Minister des Affaires , Etrangeres series, Repport a la societe des Nations sur la situation de la Syrie et de Liban . 1939-1945 . vol . p. 212.

94- F. O. 371 / 35182 . E, 5700 / 27 / 89 . Secret , No , 77 . 22, Sep , 1943 .

95- F.O. 371 / 35182 . E, 5639 / 27 / 89 . Secret , No , 78 . 29 , Sep . 1943 .

٩٦– بشارة الخوري : المرجع السابق ج٢، ص١٩ .

٩٧– راجع نص البيان في، مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٧ تشرين الأول (اكتوبر ١٩٤٣) ، ص١١–١٧ ، النهار ، أعداد ٢٧٦٩ ، ٢٧٧٠ ، ٩و٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، بيار زيادة : مجموعة الوثائق الدبلوماسية والسياسية– لبنان ص٩١ .

98- E, Abouchdid : Thirty Year of Lebanon and Syria 1917- 1947 p. 19 .

٩٩– منير تقي : ولادة الاستقلال ص٣٧ ، محمد جميل بيهم : النزاعات السياسية بلبنان ص٩٧ .

١٠٠– انظر النهار، العدد ٢٧٧٢ ، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ، والعدد ٢٧٧١ ، ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ، صوت الأحرار العدد ٥٠٥٨ ، ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣) .

101- F. O. 371 / 35182 . E, 6239 / 27 / 89 . Secret , No , 81 . 20 Oct, 1943 .

102- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 44 , p. 101 .

103- F. O. 371 / 35182 . E, 6239 / 27 / 89 . Secret , No , 82 . 27 , Oct, 1943 .

104- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Sympole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 231.

١٠٥– وليد فارس : التعددية في لبنان ، الكسليك ، لبنان، ١٩٦٤ ، ص١٥٥ .

106- F.O. 371 / 35183 . E, 6213 / 27 / 89 . Secret , No , 83 , to Speras . No . E. 6451, in F.O. 371 / 35183 / 89 .

١٠٨- انظر البيان الوزارى فى مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبنانى، فى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ص ص١١-١٩ .

١٠٩- بشارة الخورى: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص٢٣ .

110- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Sympole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 111.

111- F. O. 371 / 35183 . E, 6213 / 27 / 89 . Secret , No , 83 . 6 , Nov, 1943 .

١١٢- انظر تعديلات هذه المواد فى الدستور اللبنانى مع تعديلاته ١٩٦٢، ص٧-٢٠ ، مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبنانى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ص٤٠-٥٣ ، بشارة الخورى : حقائق لبنانية ص٢٧-٩٢ .

113- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie Landres Guerre 1939-1945 . Comite National Francais Symbole (M.A.E) C.N.F. vol 44. p. 331 .

١١٤- من هؤلاء النواب كمال جنبلاط ، عبد الغنى الخطيب، أحمد الحسينى، جورج نوين، جورج عقل، أسعد البستانى، جميل ثلحوق، أمين السعد ، جبرائيل المر ، وديع الأشقر.

١١٥- منير تقى : المرجع السابق ، ص٤٩ .

١١٦- البشير : العدد ٦٩٧٩ ، ١٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ .

١١٧- انظر تعديلات هذه المواد فى الدستور اللبنانى مع تعديلاته ١٩٦٢ ، ص٧-٢٠ ، مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبنانى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ ص٤٠-٥٣ .

118- Edward Spears ; Op. cit , p. 173 .

119- E. Rabbath, Op. cit. pp. 459-469 للمزيد من التفصيلات انظر.

120- Edward Spears ; Op. cit . p. 174 .

١٢١- للمزيد من التفصيلات الواقية يوما بيوم من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ انظر :

Kessings Contemporary Archives 1943-1945 . vol , V. pp. 6109-6111, A . W. 11.

Now 1943 , W, B. Fischer, The Middle East. p. 493 .

١٢٢- (للمزيد انظر اللايدى سيبيرز Spears المصدر السابق ص٨١-٨٤ ، بشارة الخورى ، ج٢ ، ص٣٢-٣٩ ، يوسف مزهر ج٢ ص١١٢٨ . Edward Spears : Op. cit . p. 225-229

123- Edward Spears ; Op. cit. 228 .

124- E. Rabbath ; Op. cit. p. 94 .

125- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Symbole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 261.

١٢٦- منير تقي: المرجع السابق ، ص١٥١ .

١٢٧- اللايدى سيبيرز : المرجع السابق ، ص٨٥ .

١٢٨- انظر نص البرقية . Edward Spears , p. 237

129- Catroux ; Op. cit p. 414 , Stephen Hemdy Longrigg Op. cit. p. 332 .

١٣٠- كمال جنبلاط : حقيقة الثورة ١١١ .

١٣١- يوسف مزهر : المرجع السابق ، ج٢ ، ص١١٦٦ .

١٣٢- أنيس صائغ : لبنان الطائفى ص١٥٦ .

١٣٣- للمزيد من التفصيلات عن هذه الشائعات انظر ، منير تقي الدين: ولادة الاستقلال ص١٦٣-١٦٦ ، يوسف مزهر ج٢ ١١٥٠ .

١٣٤- علامة استفهام (؟) العدد ٧ و ٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٣ .

135- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Symbole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 291.

136- Kessings Contemporary Archives 1943-1945 . vol , V, p. 6109, E Spears , pp. 222-223 .

137- F. O . 371 / 35195 . E, 7682 / 27 / 89 . Secret , No , 86 . 24 , Nov. 1943 .

138- Edward Spears ; Op. cit , p. 266-269 .

139- W. Churchill; Memoires sur la deuxieme guerre. T, V, pp. 185-187 .

140- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Symbole (M. A. E) C. N.F. vol 43. p. 432 .

141- F. O . 371 / 35195 . E, 7682 / 27 / 89 . Secret , No , 86 . 24 , Nov, 1943 .

142- Catroux ; Op. cit. p . 412 .

بشارة الخورى المرجع السابق ، ج٢ ، ص٥٤٣ .

144- Minister des Affaires , Etrangeres series, Repport a la societe des Nations sur la situation de la Syrie et de Liban . 1945 .

145- F.O. 371 / 35195 . E, 7682 / 27 / 89 . Secret, No , 86 . 27 Nov. 1943 .

١٤٦– بشارة الخورى المرجع السابق ، ج٢ ، ص٥٤٣ .

147- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Symbole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 145.

148- American Foreign Policy Gvornment Printing Office Washington Current Documents, Depatrment of State Washington . 1945 , vol , V. p. 1221 .

149- Archives diplomatiques Minstere des Affaires Etrangeres Serie . Landres Guerre 1939-1945. Comite National Francais Symbole (M. A. E) C. N.F. vol 44. p. 146.

١٥٠– البشير ، العدد ٦٩٨٥ ، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

151- Stephen Hemdy Longrigg: Op. cit, p. 23 .

١٥٢– جورج حنا : من الاحتلال إلى الاستقلال ، ص ص٢٠٢–٢٠٥ ومنير تقي الدين : المرجع السابق ، ص٩٧ .

١٥٣– علامة استفهام ؟ العدد ٢، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

١٥٤– يوسف مزهر : المرجع السابق، ج٢ ، ص١١٥٨ ، وجورج حنا: المرجع السابق ، ص٢٠٣ .

١٥٥– زاهية قدوره : تاريخ العرب الحديث ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٢٩١ .

156- Minister des Affaires , Etrangeres series, Repport a la societe des Nations sur la situation de la Syrie et de Liban . 1945. vol. p. 331 .

١٥٧– مذكرات سامي الصلح : المرجع السابق، ص٢١٤ .

158- Stephen Hemdy Longrigg , Op. cit . p. 295 .

159- Albert Hourani , Op. cit . p. 132 .

160- F. O. 371 / 35169 . E, 8000 / 27 / 89 . Secret , No , 88 . 18 , Dec. 1943 .

١٦١– كميل شمعون : المرجع السابق، ص١١٢ .